



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

تقدير دالة الاستثمار الكلي في السودان في الفترة من
1990_2010

Estimation of Total Investment in Function Sudan
1990 -2012

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (تخصص قياسي)

إشراف الدكتور:

د/ من السيد علي حسين

إعداد الطالب:

محمد أبو القاسم عبد الرحمن محمد

2014م



الآية

{ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ
عِجَافٍ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ
لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ * قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي
سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ } صدق الله العظيم

سورة يوسف الآية {46-47} . .

الأهداء

كما تعلمون ان نواة الاسرة الأب والأم اللذان كان لهم الفضل في وجودي بعد فضل خالقي الطولي عز وجل .

الي من علمني أن أحياء صدياً وكفاح وتعب من اجل راحتي وكأبد وخاض المشاق أهدي محمول جهدي المتواضع الي ابي الغالي مصدر الأمان والتضحية والمسؤولية .

الي من سهره من اجلي عندما كنت في الطهد وارضعيني العزة شهوفا وكبرياء وعلمتني معنى الحياة الي التي كانت وما زالت تحيطني بجنانها امي الغالية بحر العطا الذي لا ينضب .

الي من يزيلون اللآب وبز عون في النفوس الأمل أخواني واخواني الأعزاء .

الي تلك اللوكبة النيرة الذين رافقوني في سبيل العلم والمعرفة زملائي وزميلاتي الأعزاء .

الي كل من علمني حرفا في مشوار دراستي اساتذتي الأجلاء في قسم الإقتصاد .

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، الشكر اولاً واخيراً لله رب العالمين الذي وفقني للقيام بهذا العمل ، ثم الشكر موصول الي المؤسسة التعليمية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا والشكر لكلية الدراسات العليا والشكر ايضاً الي مكتبة الدراسات العليا ، واخص بالشكر الدكتور الجليل / من السيد علي حسين لمتابعة وارشاداته من خلال إطلاعة علي هذه الدراسة ، كما أتقدم بالشكر الي كل الذين ساهموا وقفوا معي للحصول علي البيانات والمعلومات المفيدة في مشوار دراستي ولكل من اسهم معي بكلمة طيبة .

كما لا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر للأسرة الكريمة التي هيأة لي المناخ الملائم .

كما اتقدم بوافر الشكر الجزيل الي اخواني الأعزاء

مستخلص البحث

يهدف هذا البحث الي تقدير دالة الاستثمار الكلي في السودان ومعرفة العوامل المؤثرة علي الاستثمار في السودان ، للفترة من (1990-2012 م) واستعرض مناخ وقوانين الاستثمارات وحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في السودان .حيث تاتي اهمية البحث في تسليط الضوء علي الدور الذي يلعبه الاستثمار باعتبارة المتغير الأهم في تحديد معدلات النمو الإقتصادي ، كما افترض البحث وجود علاقة البحث وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار الكلي، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الكلي والتضخم وبين الاستثمار الكلي وعرض النقود ، ووجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الكلي و سعر الصرف وبين الاستثمار الكلي وميزان المدفوعات ، و واتبع الباحث المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج الاقتصاد القياسي في الجانب التحليلي ، واهم النتائج التي توصل اليها البحث وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الكلي ، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل التغير في التضخم والاستثمار الكلي ، ووجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل التغير في سعر الصرف والاستثمار الكلي ، ووجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل التغير في ميزان المدفوعات والاستثمار الكلي ، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التغير في عرض النقود والاستثمار الكلي ، وأن افضل دالة تمثل الاستثمار في السودان هي الدالة النصف لوغريتمية ، التوصيات والعوامل التي تؤثر إيجاباً علي الاستثمار مثل استخدام طرق طرق واساليب إنتاج جديدة وتقديم حوافز للمستثمرين ، وتخفيض العوامل التي تؤثر سلباً علي الاستثمار مثل الضرائب والحد من تغلبات سعر الصرف والتضخم وتخفيض عرض النقود .

ABSTRACT

this research is aimed to study estimating function of total investment in Sudan and knowledge of the factors affecting the investment in Sudan, for the period (1990-2012) and review of the climate and the laws and the volume of total investments in Sudan , where the importance of research in highlighting the role played by investment considered as a the most important variable in the rates of economic growth , as assumed Find positive relationship statistically significant between GDP and total investment, and the existence of an inverse relationship statistically significant between total investment, inflation and money supply the rate and the cost of funding , and positive relationship statistically significant between Exchange ‘ and balance payments and total investment and follow the researcher descriptive approach in the theory and econometric approach in The side analytical, and the most important findings of the research and .positive relationship statistically significant between total investment and the rate of change in GDP and existence of an inverse relationship statistically significant between total investment and the rate of change in inflation and the existence of an in positive relationship statistically significant between total investment, exchange , and the existence of an positive relationship statistically significant between total investment, and balance payments , and the existence of an inverse relationship statistically significant between total investment, and money supply , and that the best function represents total investment in Sudan is LOG half function , the study recommended increase the factors that positively affect investment , such as the use of methods and means of production of new incentives for investors , and to reduce the factors that negatively affect investment such as taxes , and reduce the volatility of the exchange rate and inflation and devaluation money supply .

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	البسملة	أ
2	الآية	أ
3	الاهداء	ب
4	الشكروالتقدير	ج
5	مستخلص البحث	د
6	Abstract	هـ
7	قائمة المحتويات	و
8	قائمة الجداول	ز
9	قائمة الملاحق	ح
	الفصل الاول : الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة	
	المبحث الاول	
10	المقدمة	2
11	مشكلة البحث	3
12	أهداف البحث	4
13	اهمية البحث	4
14	فرضيات البحث	5
15	منهجية البحث	5
16	حدود البحث	6
17	هيكل البحث	6
	المبحث الثاني	
18	الدراسات السابقة	7
	الفصل الثاني : مفهوم الاستثمار	
	المبحث الاول	
19	مقدمة	15
20	تعريف الاستثمار	15
21	أهمية الاستثمار	16
22	أهداف ومزايا الاستثمار	17
	المبحث الثاني	
23	انواع ومحددات الاستثمار	
24	انواع الاستثمار	18
25	محددات الاستثمار	19
	المبحث الثالث	
	نظريات الاستثمار	
26	النظرية الكنزية	21

21	نظرية المعجل للاستثمار	27
22	نظرية الأرصدة الداخلية (الأرباح) للاستثمار	28
23	النظرية النيوكلاسيكية	29
24	نظرية الكبح والعمق المالي	30
24	نظرية عدم اليقين	31
الفصل الثالث		
المبحث الاول: الاستثمار في السودان		
27	مناخ الاستثمار في السودان	32
29	قوانين الاستثمار في السودان	33
المبحث الثاني		
34	حجم الاستثمار في السودان	34
34	حجم الاستثمارات الوطنية	35
36	تدفق الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الإقتصادية	36
37	مساهمة القطاعات الإستثمارية في الناتج المحلي الأجمالي	37
40	معوقات الاستثمار في السودان	38
المبحث الثالث		
45	العوامل المؤثرة علي الاستثمار	39
45	الناتج المحلي الأجمالي	40
45	التضخم	41
46	سعر الصرف	42
46	ميزان المدفوعات	43
47	عرض النقود	44
الفصل الرابع		
تقدير دالة الاستثمار في السودان		
المبحث الاول		
49	توصيف النموذج القياسي المقترح	45
50	مرحلة توصيف النموذج المقترح	46
المبحث الثاني		
تقدير وتقييم دالة الاستثمار في السودان		
54	اختبار سكون السلسلة	47
56	اختبار التكامل المشترك	48
57	تقدير وتقييم دالة الاستثمار المبدئي	49
62	أختبار مقدرة النموذج علي التنبؤ	50
مناقشة الفرضيات		
	النتائج والتوصيات	51
66	النتائج	52
67	التوصيات	53
المصادر والمراجع		

قائمة الجداول :

الموضوع	رقم الصفحة
جدول رقم (1-3) حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية	34
جدول رقم (2-3) تدفق الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية	36
جدول رقم (3-3) مساهمة القطاعات الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي	37
جدول رقم (4-3) مساهمة الاستثمارات الأجنبي المباشر في قطاعات الناتج المحلي الإجمالي	38
جدول رقم (5-3) عدد الاستثمارات الوطنية المصدقة	39
جدول رقم (6-3) حجم الاستثمارات الوطنية	40
جدول رقم (1-4) نتائج اختبار جذور الوحدة	55
جدول رقم (2-4) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك	56
جدول رقم (3-4) تقدير الدالة الخطية	57
جدول رقم (4-4) تقدير الدالة النصف لوغريتمية	60

قائمة الملاحق :

الموضوع
ملحق رقم (1) بيانات الدراسة
ملحق رقم (2) استقرار الاستثمار
ملحق رقم (3) استقرار الناتج المحلي

- ملحق رقم (4) إستقرار التضخم
- ملحق رقم (5) إستقرار سعر الصرف
- ملحق رقم (6) استقرار ميزان المدفوعات
- ملحق رقم (7) إستقرار عرض النقود
- ملحق رقم (8) نتائج اختبار التكامل
- ملحق رقم (9) نتائج اختبار الدالة الخطية
- ملحق رقم (10) نتائج اختبار إختلاف التباين
- ملحق رقم (11) نتائج اختبار مصفوفة الارتباط
- ملحق رقم (12) نتائج اختبار الدالة النصف لوغريتمية
- ملحق رقم (13) نتائج اختبار التباين
- ملحق رقم (14) نتائج اختبار التنبوء

الفصل الاول

المبحث الاول: الإطار المنهجي للبحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

1-1-1 المقدمة:-

يعرف الاستثمار بأنه التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو الاستخدامات التي تؤدي لإنتاج سلع أو خدمات بهدف إشباع الحاجات الإقتصادية لأفراد المجتمع وزيادة رفاهيتهم وهو جزء من الدخل لا يستهلك إنما يعاد استخدامه في العملية الانتاجية.

يعد الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي ، وذلك لان حجم الاستثمار يحدد حجم الإنتاج والدخل من ثم معدل النمو الاقتصادي ، ولدفع عملية التنمية الاقتصادية ، يمكن إنتهاج سياسات استثمارية مختلفة ، فقد تتدخل الدولة لتدعيم القطاعين العام أو الخاص علي حساب القطاع الأخر ، وذلك بتوجيه الاستثمارات لذلك القطاع ، ومن الممكن أن تتخلي السلطات الاقتصادية عن دورها الموجه ، تاركة لالية السوق حرية الحركة ، حيث تعمل المنافسة الكاملة وقوي السوق علي دفع الاستثمارات باتجاه الفرص الاستثمارية الأكثر ربحية وأماناً.

وقد مر الإقتصاد السوداني خلال العقدين الماضيين بتطورات هامة وتغيرات وتبديل مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فمنذ بداية الثمانينيات ، أهتمت الدولة بالقطاع العام ، وراهنّت علي دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال التركيز علي الاستثمارات في هذا القطاع ، وولكن إنخفاض الكفاية الإنتاجية لهذا القطاع جعلت منه عبأ علي التنمية الموازنة ، مما حمل علي الاهتمام بالقطاع الخاص ، وإعطائه منذ بداية التسعينيات اهمية متزايدة الأمر الذي أدي الي انحصار دور القطاع العام وريادته في عملية التنمية الاقتصادية ، وقد عزز هذا التوجه ، الي صدور قوانين الاستثمار التي تشجع مساهمة الاستثمارات الأجنبية والوطنية ، وبدخلها الي مجالات استثمارية كانت نشاطاتها في الماضي حصراً علي القطاع العام .

قد تعاني معظم الدول النامية انخفاض واضح في مستويات الدخل وضعف المدخرات لذلك تعتبر هذه الدول في امس الحاجة الي الاستثمارات المنتجة في كافة قطاعات الاقتصاد القومي. عليه جاء هذا البحث ليتناول اهم العوامل المؤثرة عليالاستثمار في السودان.

2-1-1 مشكلة البحث:-

يعتبر السودان مثل كثير من الدول النامية التي تسعى لزيادة استثمارتها لذا يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لارتباطة المباشر بعملية التكوين الراسمالي الذي يعمل علي زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي وخلق العمالة وتحقيق التنمية الاقتصادية . كذلك ان معظم التغيرات الاقتصادية يحكمها اتجاهاً عاماً فتشهد اتجاه عام في اوقات الرواج وتقلبات في اوقات الكساد . ولقد اثبتت العديد من الدراسات أن اهم عامل وراء

هذه التغيرات هو الاستثمار ، لذلك جاء هذا البحث لدراسة وتقييم العوامل المؤثرة علي دالة الاستثمار في السودان ومحاولة الاجابه علي هذه الاسئلة:

1. ماهي العوامل التي تؤثر علي الاستثمار في السودان.
2. ما هو شكل واتجاه العلاقة بين الاستثمار وهذه العوامل.
3. هل يوجد تأثير حقيقي لهذه العوامل علي الاستثمار ؟ وهل هذه العوامل الاكثر تاثير من غيرها.
4. هل يمكن استخدام النموذج في التنبؤ بسلوك الاستثمار في السودان.

1-1-3 اهداف البحث:-

1. تقدير دالة الاستثمار من خلال نموذج الانحدار في السودان للفترة (1990-2012 م) .
2. التعرف علي العوامل المؤثرة علي الاستثمار الكلي في السودان والاهمية النسبية لهذه العوامل والمعوقات التي تحد منه.
3. معرفة الأسباب الكامنة من وراء إنخفاض تدفقات الاستثمار المباشر وغير المباشر من خلال التعرف علي مساهمة القطاعات الاقتصادية .
4. معرفة الاستثمار الكلي من خلال مساهمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة .
5. قياس القدرة التنبؤية للنموذج .

1-1-4 اهمية البحث:-

تاتي اهمية الاستثمار من أنه أحد مكونات الطلب الكلي ، واحد العوامل التي تسرع بعملية التنمية لذا كان اهتمام الدولة به كبيراً وقد بذلت جهود مقدرة لتحسين مناخ الاستثمار في السودان، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي يعيشها العالم . وتسليط الضوء علي الدور الذي يلعبه الاستثمار باعتباره المتغير الالم في تحديد معدلات النمو الإقتصادي.

نموذج المقترح:-

وفقاً للدراسات السابقة تم اقتراح النموذج التالي لتمثيل دالة الاستثمار

$$TI = \beta_0 + \beta_1 GDP - \beta_2 INF + \beta_3 EX + \beta_4 BP - \beta_5 MS + U$$

ti ≡ الاستثمار الكلي.

$Gdp \equiv$ الناتج المحلي الاجمالي.

$Inf \equiv$ التضخم.

$Ex \equiv$ سعر الصرف.

$B_0 \equiv$ الثابت.

$BP \equiv$ ميزان المدفوعات.

$MS \equiv$ عرض النقود.

$(B_1, B_2, B_3, B_4, B_5)$ معاملات المتغيرات المستقلة

1-1-5 فروض البحث:-

1. هناك علاقة طردية بين الاستثمار الكلي والناتج المحلي والاجمالي.
2. هنالك علاقة عكسية بين الاستثمار الكلي والتضخم.
3. هنالك علاقة طردية بين الاستثمار الكلي وسعر الصرف.
4. هناك علاقة طردية بين الاستثمار الكلي وميزان المدفوعات .
5. هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الكلي وعرض النقود .

1-1-6 منهج البحث:-

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف المتغيرات الداخلة في تقدير النموذج ، والمنهج التاريخي نتيجة استخدام البيانات السابقة ومنهجية الاقتصاد القياسي التي تبدأ بالنظرية الاقتصادية وصياغة الشكل الرياضي وجمع البيانات عن متغيرات الدراسة وتقدير مسلمات النموذج ثم تقييم المقدرات وفقاً للمعايير الاقتصادية الاحصائية ثم اختبار القدرة التنبؤية للنموذج .

1-1-7 مصادر وادوات جمع البيانات:

يعتمد البحث علي المصادر الثانويه المتمثلة في البيانات الخاصة بمتغيرات الاستثمار في السودان للفترة محل الدراسة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، وبنك السودان ، والجهاز المركزي للإحصاء ، والمراجع والدوريات ونشرات بنك السودان .

1-1-7 حدود البحث:-

الحدود الزمانية: من 1990 الى 2012

1-1-8 هيكل البحث:-

تم تقسيم البحث الى اربعة فصول ،يحتوي الفصل الاول على الاطار المنهجي والدراسات السابقة ، اما الفصل الثاني فيحتوي على الاطار النظري للاستثمار ومفهومه والعوامل المؤثرة عليه ونظرياته ،ويحتوي الفصل الثالث على الاستثمار في السودان ومكوناته والمتغيرات المستقلة التي تؤثر عليه ، واخيرا الفصل الرابع تقدير دالة الاستثمار ويشمل وتوصيف النموذج وتقديره واختبار قدرته التنبؤية ، ومن ثم مناقشة الفرضيات وسيختم البحث بالنتائج والتوصيات المقترحة بالاضافة الى قائمة المراجع.

المبحث الثاني

2-1 الدراسات السابقة:

1-2-1 دراسة ممدوح الخطيب الكسواني (1997) ، دراسة قياسية لسلوك

الاستثمار في الجمهورية العربية السورية ، في الفترة (1997)م .¹

¹ . (دراسة الدكتور : ممدوح الخطيب الكسواني ، قسم الاقتصاد جامعة الملك سعود الرياض . 1997 م رسالة منشورة في مجلة جامعة دمشق - العدد الاول)

* المشكلة:

هدفت هذه الدراسة الي تحليل سلوك الاستثمار في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة 1970- 1994 ، وقد تتبع التحليل توزيع الاستثمارات وفق ملكيتها بين القطاعين العام والخاص ، ووفق وظيفتها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، كما قدرت معدلات مساهمة تغير مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت .

* المنهجية:

اعتمد الدارس في هذه الدراسة علي منهجية الاقتصاد القياسي من حيث التحليل والوصف.

* النتائج:

يتصف إجمالي تكوين رأس المال الثابت بعدم إستقرارية وتقلبة ، لم تتمكن صيغ المعجل البسيط والمرن من تمثيل السلوك الاستثماري في سورية نتيجة للارتباط الخطي القوي بين متغيرات gdp ، تقارب تقديرات المرونات قصيرة الأجل في كل من النموذج المقترح ونموذج تصحيح الخطأ الي حد كبير ، وتبين ارتباط الاستثمارات القطاعية بمستوي الناتج المحلي الإجمالي مما يعني إنعكاس الوضع الإقتصادي علي المستوي الاستثمار .
توصل الباحث ايضاً الي أن دراسة السلوك الاستثماري في سورية معقد التركيب ، وتتداخل فيه المحددات الاقتصادية والإدارية والتنظيمية ، ولئن تعرضت نظريات الاستثمار للمتغيرات الاقتصادية المهمة في سلوك المستثمر ، فان هذا السلوك رهين في كل إقتصاد بظروف الاستثمار وبنية . وهذه الظروف الوصفية غير قابلة للقياس المباشر ويصعب ادراجها ضمن متغيرات دوال الاستثمار

* التوصيات:

يوصي الباحث بتحفيز الاستثمارات في القطاع العام عن طريق اصدار قوانين تشجع الاستثمار في القطاع العام والاهتمام بالمشروعات الاستثمارية العامة في سورية لزيادة عملية التنمية الاقتصادية ، واصدار قوانين للاستثمار تحفز الاستثمار في مجال القطاع الصناعي ، والقطاع العقاري ، وقطاع النقل والمواصلات .و إصدار سياسات إقتصادية لتطوير الجهاز المصرفي لتلبية إحتياجات تمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة بشقيها العام

والخاص ، تقليل الإجراءات التنظيمية والإدارية لزيادة مستوى الصادرات السورية لتنافس في السوق العالمية.

1-2-2 دراسة د. البشير عبدالكريم (2007)م،تقدير دالة الاستثمار الكلية في حالة الاقتصاد الجزائري، في الفترة 2007م⁽¹⁾: *المشكلة:

يعد الاستثمار من احد العوامل الاساسيه للنمو الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية، فهو من ناحيه يعد احد المكونات الأساسية للطلب الكلي عنصرا مهما من عناصر الإنتاج .

وتتمثل مشكله البحث في انه في ظل العولمه وبقاء المؤسسات الانتاجيه دون تجديد تجهيزاتها بصوره مستمره ،وان هذا الجمود يعرضها لتدهور قدرتها التنافسيه من حيث الاسعار وجوده المنتج مما يؤدي الى كثير من المشكلات الاقتصادية من اهمها مشكله البطاله و الفقر في الجزائر. ويأتى هذا البحث لاجابه على الاسئله التاليه:

- ما حجم الاستثمارات في الجمهوريه الجزائريه ،وهل وصلت الى الحجم المطلوب.

- ماهى محددات هذا الاستثمار ، وكيف تؤثر فيه.

اهداف البحث:-

هدفت هذه الدراسه الى تقدير داله الاستثمار الكلى ومعرفه حساسيه الاستثمار لمحدداته المهمه من بينها : الطلب المتوقع ، التكلفة النسبيه لعناصر الانتاج ، سعر الفائده الحقيقيه ، والمردود الاقتصادي والماليه

*** المنهجية:**

⁽¹⁾ (دراسة د. البشير عبدالكريم ، بحث دكتوراة ، جامعة شلب الجزائر، منشور مجلة دمشق ، 2007) .

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لتقدير دالة الاستثمار الكليه فى الجزائر بإستخدام منهجية الاقتصاد القياسى .

* النتائج:

اعتماد الجزائر على سياسه ماليه توسعيه من حيث اهميه الموارد الماليه المعبأه للانفاق عبر برامج متتاليه للاستثمارات العموميه على طول فتره الدراسه ، بهدف انعاش الاقتصاد الوطنى وتحويل معدلات نمو قادره على امتصاص معدلات البطاله وتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها ، تذبذب اسعار الفائده الحقيقيه قبل وبعد الاصلاحات الاقتصاديه التى انتهجتها الجزائر .

* التوصيات:

العمل على تطبيق استراتيجيات وسياسات اقتصاديه تعمل على تنويع الاقتصاد ، وتشجيع الاستثمارات سواء كانت اجنبيه او محليه ، رفع معدلات النمو الاقتصادى بما يضمن استمرار قوه الطلب الفعال لتحفيز الاستثمار الكلى ، على الحكومه العمل فى اتجاه تحقيق اسعار الفائده الحقيقيه وذلك ان انخفاض هذه الاسعار يشجع الاستثمار الكلى فيتم تحقيق استقرار الفائده الحقيقيه عن طريق الحد من معدل التضخم وتخفيض الفائده الاسميه .

1-2-3 دراسة عمر كباشي ابراهيم (2006)، تقدير دالة الاستثمار في السودان خلال

الفترة (1961-2005) م : (1)³

* المشكلة:

تناولت الدراسة تقدير دالة الاستثمار في السودان خلال الفترة لمعرفة وأثر العوامل المؤثرة عليها من خلال التعرف علي العلاقة بين متغيرات الدراسة والنموذج القياسي والنموذج القياسي لدالة الاستثمار .

وهدفتم هذه الدراسة علي توضيح العوامل المؤثرة في دالة الاستثمار وصياغة نموذج قياسي لها .

* المنهجية:

⁽³⁾ دراسة عمر كباشي ابراهيم ، تقدير دالة الاستثمار في السودان ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان ، 2006) م

المنهج المتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي التحليل القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى .

* النتائج:

عدم وجود تأثير معنوي في كل من الانفاق الحكومي والواردات بثبات المتغيرات الأخرى علي اتلاستثمار القومي ، وايضاً من النتائج التي توصل اليها البحث افضل نموذج من بين النماذج التي تم تكوينها هو النموذج الذي يكون فيه الاستثمار دالة في كل من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة سعر الصرف الي الواردات .

* التوصيات:

العمل علي تهيئة مناخ الاستثمار فيما يتعلق بالقوانين واللوائح ، والعمل علي توسيع محفظة الاستثمارات في السودان ، وتشجيع القطاع الخاص وتطوير المشاريع الاستثمارية المختلفة في كل من الولايات بالسودان .

1-2-4دراسة علي اسحق ادم محمد (2006)م ،تقدير دالة الاستثمار في السودان خلال الفترة (1960-2005) ⁴

* المشكلة:

تناولت الدراسة تقدير دالة الاستثمار في السودان خلال الفترة لمعرفة ثبات تباين حد الخطأ في كل فترة ولكافة قيم المتغيرات ، وظاهرة اختلاف التباين اكثر ظهوراً في البيانات الافقية (المقطعية) منها في البيانات العمودية (السلاسل الزمنية) . هدفت هذه الدراسة ، الي تطبيق دالة الاستثمار في السودان وقياس أثر محدداته ، والي تطوير المهارات القياسية لمعالجة ظاهرة إختلاف التباين .

* المنهجية:

المنهج المتبع في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والأستنباطي ومنهج الاسلوب الإحصائي إعتماًداً علي المنهج الوصفي ، والمنهج التحليلي من خلال دراسة تحليلية لدالة الاستثمار في السودان .

* النتائج:

⁴ . دراسة علي اسحق ادم محمد تقدير دالة الاستثمار في السودان (رسالة ماجستير غير منشورة) 2006 م

توجد علاقة طردية بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي ، و الواردات ، وعلاقة عكسية بين الاستثمار والانفاق الحكومي ، استثمارات لفترات سابقة .

*التوصيات:

يوصي بحساب معدلات سعر الفائدة للسنوات التي لم يتعامل معها السودان وادخالها في النموذج كمحدد للاستثمار ، كما يوصي علي الدولة يجب تدفق في المعلومات حتي لا تتضارب المعلومات بالمصادر المختلفة ، كما يوصي علي الدولة تشجيع الاستثمار الحكومي ، وايضاً يوصي بمزيد من الدراسات في البحث.

1-2-5 دراسة الجنيد يونس الجنيد (2011) م ،تقدير دالة الانفاق الإستثماري في السودان في الفترة من (1990-2010)م⁵.

*المشكلة:

تتمثل مشكلة البحث في إيجاد النموذج الافضل الذي يمثل دالة الإنفاق الاستثماري في السودان ومحاولة الأجابة علي الاسئلة :

ماهي العوامل التي تؤثر علي الاستثمار في السودان ، وما هو شكل واتجاه العلاقة بين الاستثمار وهذه العوامل ، وهل يوجد تأثير حقيقي لهذه العوامل علي الاستثمار . وهدفت هذه الدراسة علي ، التعرف علي العوامل المؤثرة علي الاستثمار في السودان والاهمية النسبية لهذه العوامل ، تقدير دالة الأنفاق الاستثماري في السودان ، قياس القدرة التنبؤية للنموذج .

* المنهجية:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج التاريخي ، ومنهجية الإقتصاد القياسي التي تبدأ بانظرية الإقتصادية وصياغة الشكل الرياضي وتقدير وتقييم النموذج وفقاً للمعايير الإقتصادية والإحصائية .

*النتائج:

توصل الباحث وجود علاقة طردية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي ، وعلاقة عكسية بين الاستثمار والتضخم ، وعلاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الصرف ، علاقة طردية بين الاستثمار والتمويل المصرفي .

⁵دراسة الجنيد يونس الجنيد تقدير دالة الانفاق الاستثماري في السودان ، (رسالة ماجستير غير منشورة) 2011 م

*التوصيات:

يوصي الباحث بزيادة الانفاق علي الاستثمار في السودان ، العمل علي تهيئة مناخ الاستثمار فيما يتعلق بالقوانين واللوائح ، والعمل علي توسيع محفظة الاستثمارات في السودان، وتشجيع القطاع الخاص وتطوير المشاريع الاستثمارية المختلفة في كل من الولايات بالسودان .

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تناول هذا البحث دالة الاستثمار الكلي في السودان في الفترة من 1990-2012، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وقياس القدرة التنبؤية للنموذج . وقد توصلت هذه الدراسة الي وجود علاقة طردية بين الاستثمار الكلي والنتائج المحلي الاجمالي ، وايضاً علاقة عكسية بين الاستثمار الكلي والتضخم ، وايضاً علاقة طردية بين الاستثمار الكلي وسعر الصرف، وايضاً علاقة طردية بين الاستثمار الكلي وميزان المدفوعات ، وايضاً علاقة عكسية بين الاستثمار الكلي وعرض النقود ، وأن هذه الدراسة اتفقت مع الدراسات السابقة في محاولة إيجاد النموذج الأمثل لدالة الاستثمار الكلي في السودان ، وقد قامت هذه الدراسة بزيادة عدد المتغيرات في النموذج وادخال متغيرات جديدة ، وأدخل سنوات جديدة ، وقد توصلت الي أن افضل دالة إستثمار كلي وهي الدالة النصف لوغريتمية ، امتدت فترة الدراسة الي عام 2012 م بيانات حديثة، ويعزي الي ذلك البيانات اصبحه متوفرة اكثر مما كانت عليه في الماضي.

الفصل الثاني : مفهوم الاستثمار واهميته ومحدداته ونظرياته

المبحث الأول : مفهوم الاستثمار واهميته واهدافه ومزاياه

المبحث الثاني : انواع محدّدات الاستثمار

المبحث الثالث : نظريات الاستثمار

المبحث الاول

مفهوم الاستثمار

2-1-1 مقدمة:

يعتبر الاستثمار ذو اهمية نسبية في النشاط الاقتصادي اذ ياتي بعد الإستهلاك من حيث درجة الأهمية ،يعتبر الطريقة التي بموجبها ارتفاع الطاقة الانتاجية .⁶

⁶مهدي محمد ،الوجيز في الاقتصاد الجزئي والكلي (السودان ،دار عزة للنشر والتوزيع :بدون تاريخ) ،ص 75

2-1-2 تعريف الاستثمار:

يمكن تعريف الاستثمار بأنه : (إستخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقة الانتاجية الجديدة اللازمة لعمليات السلع والخدمات و المحافظة علي الطاقة الانتاجية الناتجة وتجديدها)⁷. ومن التعريف السابق نلاحظ ان الاستثمار كمتغير اقتصادي كلي لا يقتصر علي طاقات انتاجية لإقامة المشروعات الجديدة او التوسع في المشروعات القائمة ، بغرض زيادة طاقتها الإنتاجية ، بل ينسحب ايضاً الي تكوين الاستثمار بغرض المحافظة علي الطاقات الإنتاجية في المشروعات القائمة أو تجديد هذه الطاقات.

يمكن تعريف الاستثمار بأنه:

تدفق الانفاق علي الاصول المعمرة التي تعمل علي زيادة المقدرة علي إنتاج المنتجات في المستقبل والي خلق منافع جديدة للمستهلك في المستقبل⁸. كما يعرف الاستثمار بأنه توظيف الاموال المتاحة في اقتناء او تكوين اصول يقصد استغلالها لتحقيق اغراض المستثمر⁹.

يعرف الاستثمار ايضاً بأنه : (الأضافه الي راس المال خلال عملية إنتاج السلع الراس مالية او الاستثمار في شراء الالات والمعدات الجديدة والمصانع ومثل هذه السلع . لاتستخدم في الاستهلاك الجاري انما يتوقع انما يتوقع ان تضيف اليات المخزون السلعي والدخل في المستقبل¹⁰.

ويمكن القول بان الاستثمار : هو الانفاق علي شراء او انتاج السلع الراسمالية التي تستخدم لإنتاج السلع والخدمات اللانهائية بصورة مستمرة خلال فترة معينة¹¹. ويقصد بالاستثمار : بانه تكوين راس مال عيني جديد، أي اضافة اصول انتاجية جديدة في المجتمع ولما كان الإنتاج (الدخل) الذي يحصل عليه المجتمع يعتمد علي المقدرة وكفاءة

⁷حسين عمر ، الاستثمار والعولمة ،سلسلة مبادي المعرفة الاقتصادية ،(القاهرة ،دار الكتاب الحديث :ط1،2006م) ،ص 37.

⁸جيمس جوارتي ،ريجاد استروب ،الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد العظيم حمد (الرياض ، دار المريخ للنشر :1998) ،ص189

⁹محمد مطر ، ادارة الاستثمارات ، الاطار النظري والتطبيقات العلمية (عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع :ط 2 ، 1999) ،ص 112.

¹⁰مجيد علي حسين وآخرون ،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي (بيروت ،دار وائل للنشر والتوزيع : ط 1 2004) ، ص 51.

¹¹خالد اليسع ، الاقتصاد العام ، (حلب ، منشورات جامعة حلب : ط 1) ، ص 73.

الأصول الإنتاجية والعوامل المساعدة في ذلك المجتمع فان الاستثمار من الركائز الأساسية التي تحدد مستوى الإنتاج والدخل لأي بلد من البلدان¹².

تتم عملية الاستثمار في أي أصل من الأصول الإنتاجية إذا كانت العائدات أو المنافع المتوقعة من هذا الأصل تزيد عن تكاليف امتلاك وتحقيق وفورات عائدات استثمار يفوق تكاليفه .

لذلك يقارن المستثمرون الأصول المختلفة الممكن للمستثمر الالمام بها فيختار منها ما يعطيه افضل عائد ولا شك ان المستثمر يأخذ بالحسبان فائدة رأس المال المخصص لعملية الاستثمار فإذا اقترض المستثمر النقود عليه ان يضمن في نهاية المدة انه قادر علي تحقيق المبلغ المقرض ودفع فوائد اما اذا كان رأس المال المخصص للاستثمار خاص به وغير مقرض عليه ان يفاضل بين عائدات في أي أصل من الأصول¹³.

2-1-3 أهمية الاستثمار:

للاستثمار دوراً في تحريك جمود النشاط الاقتصادي ويرجع ذلك الى استراتيجية الاستثمار التي لها ابعاد اقتصادية على المدى الطويل ، اهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل ، فالاستثمار هو المحرك الرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة وله اهمية في استغلال المصادر العامة والطاقات والقدرات الجامده للنشاط فقد ساهمة الاستثمارات في الوصول الى مستوى معيشي مرتفع في الدول المتقدمة وفي عدد من الدول النامية فالاستثمار يخلق اساسيات التنمية والاستثمار يؤثر في التنمية كذك يؤثر على مراحل الانتاج الاخرى . ويكتسب الاستثمار اهمية نسبية اكثر من المتغيرات الاخرى في النشاط الاقتصادي فهو يشكل عنصراً من عناصر الطلب الكلي مما يعني انه من المحددات الأساسية لمستوى الدخل فهو يلعب دوراً مزدوجاً في الحياة الاقتصادية لانه يؤثر في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي وهذا يجعل منه وسيلة تلجا اليها كثراً للتأثير في مختلف الجوانب الاقتصادية¹⁴.

2-1-4 أهداف ومزايا الاستثمار:

من اهداف ومزايا الاستثمار تختلف باختلاف الظروف والتغيرات المحيطة بالاستثمار

¹² محمد سلطان ابو علي ، اصول علم الاقتصاد (القاهرة ، مكتبة نهضة التسويق : ب . ت) ، ص 347.

¹³ بسام ابو خضر ، مدخل الي علم الاقتصاد (بيروت ، دار الكندي للنشر والتوزيع :ب ت)، ص 164.

¹⁴ حمد ظافر جميل واخرون ، مبادي اقتصاد (القدس مكتبة جامعة القدس المفتوحة : بدون تاريخ) ص 121.

أو باختلاف مراحله أو باختلاف مراحله أو باختلاف أهدافه وإستراتيجيات أهداف المنشأة
يمكن أن نعرض أهداف ومزايا الإستثمار كما يلي:

أ-تعظيم ثروة الملاك:

ان الهدف الاساسي من الاستثمار في منشآت الاعمال هو تعظيم ثروة الملاك الذي
يمكن ترجمته من خلال تعظيم الاسهم العادية للشركة¹⁵.

ب-تعظيم ثروة الاقتصاد:

ان تعظيم الثروة يزيد من ثروة الامة ككل حيث يؤدي الاستخدام الامثل للموارد الى تراكم
الثروة بالنسبة للاقتصاد ككل وبالتالي يتحقق الهدف من الاستثمار المتمثل في تعظيم
ثروة الإقتصاد.¹⁶

ج- توفير فرص عمل:

ان اشد ما يقلق حوكومات دول العام اليوم هو توفير فرص العمل والبطالة ويمكن ان
تسبب في الكثير من المشاكل بما ان الدول لا تستطيع تقديم فرص عمل كافية ضمن مؤسساتها
أو اجهزتها فان الاستثمار يمكن ان يسد هذا النقص كما يمكن علاج البطالة ووضع سياسات
تحفيزية لإقامة مشروعات إنتاجية جديدة سوى من قبل القطاع الخاص او القطاع الأجنبي¹⁷.

¹⁵ محمد سويلم ، ادارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية ، مدخل مقارن (القاهرة ، دار الطباعة الحديثة : 1987) ص 20.

¹⁶ علي عباس ، الادارة المالية (عمان مؤسسة زاهي للنشر : 1994) ، ص3

¹⁷ طاهر محسن صالح مهدي ، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات العمل (عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع : 2005) ص21

المبحث الثاني

2-2 أنواع ومحددات الاستثمار:-

2-2-1 أنواع الاستثمار:-

تصنف الاستثمارات الى عدة انواع وذلك كما يلي:

1- تصنيف الاستثمار وفقا للغرض من القيام به:

أ- الاستثمار الصافي :يمثل الاستثمار الصافي الأضافة الصافية الى رصيد الاستثمارات في البلد ويتم القيام بهذا النوع من الاستثمارات اذا كان النوع المتاح من الاستثمارات لا يكفي لإنتاج حجم الناتج المخطط او المرغوب فيه ولذلك يتم اضافة استثمارات اذا كان الرصيد المتاح من الاستثمارات الجديدة بغرض إستكمال الطاقة الإنتاجية المرغوبة .

ب- الاستثمار الأحلاي : يتمثل الاستثمار الأحلاي في الاستثمارات التي تضمن الحافز على الطاقة الإنتاجية القائمة ويتم بغرض تعويض الهالك من راس المال خلال العمليات الإنتاجية أو بغرض تعويض المتقادم من راس المال بسبب ظهور الات الاحداث منه.

2- تصنيف الاستثمار وفقا لإمكانية قياس العائد:

أ- الاستثمارات الملموسة : هي الاستثمارات التي يمكن قياس العائد منها مباشرة مثل الاستثمار في المشروعات الزراعية او الصناعية او مشروعات النقل والتشييد.

ب- الاستثمارات غير الملموسة : هي الاستثمارات التي لا يمكن قياس عائدها النقدي مباشرة ولكنها تساهم في زيادة الطاقة الانتاجية بطريقة غير مباشرة مثل الاستثمارات في الصحة والبيئة و ... الخ¹⁸.

3- تصنيف الاستثمار وفقاً لمدة بقائه:

أ- الاستثمار الثابت : يتمثل الاستثمار الثابت في الاستثمارات التي يزيد عمرها الانتاجي مثل :

- * الاستثمارات في المعدات والالات والهيكل الانتاجية .
- * الاستثمارات في الانشاءات .

ب- الاستثمارات المتداولة : تتمثل الاستثمارات المتداولة اساساً في

¹⁸ احمد رمضان نعمة الله د . محمد سعيد عائد ، ايمان ناصف ، النظرية الاقتصادية الكلية (الاسكندرية دار الجامعيه طبع ونشر وتوزيع : 2001) ، ص 54

الاستثمارات في المخزون فالزيادة في رصيد المخزون من السلع والموارد الأولية المختلفة من فترة زمنية الى اخرى من اهم انواع الاستثمارات .

2-2-2 محددات الاستثمار:-

محددات الاستثمار كثيرة ومتشابهة نذكر منها ما يلي:

1/ العائد علي الاستثمار:

يعرف العائد علي الاستثمار بانه المبالغ النقدية التي يجنيها المستثمر من اجراء العملية الإنتاجية التي اسهم بها وتزداد العوائد مع زيادة المبيعات وبما ان الاخيرة تعتمد علي الوضع الاقتصادي للدولة بشكل عام لذا نجد انه في فترات الركود الاقتصادي لا تعمل الالات والمصانع بالشكل الكامل او بفاعلية كبيرة وهذا يعني عدم الحاجة الي زيادة الاستثمارات¹⁹.

2/ التوقعات:

من اهم العوامل التي تحدد الطلب علي الاستثمارات فاذا وجد ان المشروع لديه توقعات متفائلة بخصوص الطلب علي منتجاته مستقبلاً سوف يكون اكثر رغبة في الاستثمار بالمقارنة بالمشروع الذي لديه توقعات متشائمة في هذا الصدد²⁰.

3/ سعر الفائدة:

يمثل سعر الفائدة تكلفة الاقتراض سواء قام المستثمر بتمويل استثماراته من خلال الاقتراض او من خلال تمويل نفسه ذاتياً ، حيث يمثل تكلفة الفرصة البديلة .

4/ الضرائب:

تلعب السياسة الضريبية دوراً هاماً في تنشيط القطاعات الاقتصادية خاصة في تحديد الاوضاع الاقتصادية والسياسية المختلفة ، حيث تخفف العبء الضريبي من اعباء جمركية او تقليل ضريبة الدخل او ضريبة العقارات ستؤدي الي تشجيع الاستثمارات بالتالي انتقال منحني الطلب علي الاستثمار لاعلي أي زيادة الاستثمارات²¹ .

5/ التقدم التكنولوجي :

تعد مسايرة التقدم التكنولوجي مسألة في غاية الأهمية لجميع المشروعات التي تري

¹⁹خالد واصف واخرون ، مبادي الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، (الاردن ، عمان دار وائل للنشر : ط3، 2000)، ص 156.

²⁰احمد الناقه واخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية ، مدخل حديث (مصر ، قسم الاقتصاد : 1994)، ص 107.

²¹خالد واصف الوزني ، مرجع سابق ، ص 175

ضرورة المحافظة علي مراكزها التنافسية داخل الصناعة او في الاسواق وكذلك بالنسبة للمشروعات التي تهدف الي تحسين المراكز او الي التوسع في النشاط الانتاجي فالثمرة التي ينتظرها أي مشروع من عملية التقدم التكنولوجي تتمثل في رفع مستوي كفاءة الانتاجية ، وهي مسألة تتمثل عملياً في تحقيق مستوي اكبر من الناتج ولكن عند نفس مستوي النفقات بهدف تحقيق مستوي اعلي من الارباح او القدرة علي الصمود امام منافسية لذلك فان غالبية المشروعات في المدي الطويل من الزمن تدخر جهداً في سبيل الاستثمار في الالات ومعدات ذات تصميمات احدث من الناحية الفنية وان عملية الاستثمار لاتعتمد دائماً علي النمط التكنولوجي القائم داخل المشروع الاستثماري بل هي بالضرورة ترتبط في المدي الطويل بعملية التقدم التكنولوجي .

هناك مجموعة من العوامل الاخرى التي تحدد مستوي الاستثمار الكلي منها التغيرات في الطلب الخارجي علي السلع الوطنية المصدرة سواء كانت هذه التغيرات الخارجية تخص حجم او هيكل الصادرات . ومن هذه العوامل ايضاً التغيرات في الادوات وتقترن غالباً بالتغيرات الحضارية والتكنولوجية التي تؤدي الي اضمحلال بعض الصناعات ومن ثم انكماش تيار الاستثمار فيها بصفة مضطردة .

ومن محددات الاستثمار الكلي ايضاً السياسات التي تستهدف انشاء مرافق عامه او تنمية بعض الانشطة او الصناعات لأهداف إجتماعية أو لاهداف إنمائية بغض النظر عن مبدأ الربحية كذلك نجد ظروف الحرب والنزاعات الاستقلالية لدي الكثير من البلدان النامية والراغبة في الاسراع بعملية التنمية الإقتصادية ككل لها تاثيراتها في معدل الاستثمار²².

²² احمد رمضان نعم الله واخرون ،مرجع سابق ،ص 88.

المبحث الثالث

2-3 نظريات الاستثمار:-

1/ النظرية الكنزية:

وجهة نظر كينز في الاستثمار تعتمد علي الجانب السلوكي للاستثمار حيث يعتمد علي سلوك اصحاب راس المال، يعني ذلك ان كينز اعتبر ان قرار الاستثمار هو القرار المهيمن وان رصيد راس المال انما ينحدر وفقاً لنمط الاستثمار.

ليس هناك حاجة لتحديد مستواه مسبقاً وأشار كينز الي قرار الاستثمار يعتمد علي الكفاية الحدية لراس المال التي تعني سعر الخصم الذي يجعل القيمة المالية للعائد المتوقع من الاصل الراسمالي خلال مدة حياة الانتاجية ومساوياً لسعر عرض هذه السلع الراسمالية او معدل العائد المتوقع من الاصل الراسمالي بالتالي لاتخاذ قرار الاستثمار فاننا نقارن بين الكفاية الحدية لراس المال وسعر الفائدة السائد في السوق فاذا كان معدل العائد المتوقع من المشروع اكبر من سعر الفائدة فان ذلك يعني ان الاستثمار في الاصل الراسمالي مربحاً واما اذا كان معدل العائد المتوقع اقل من سعر الفائدة فان ذلك يعني ان الاستثمار غير مربحاً ²³ .

2/ نظرية المعجل للاستثمار:

تتعلق نظرية المعجل بدراسة اثر التغير في الدخل او الإنتاج علي الاستثمار واستناداً علي هذه النظرية تؤدي التغيرات في الانتاج الي تغيرات اكبر في القليل من السلع الراسمالية اللازمة لانتاج السلع الاستهلاكية لذلك ايضاً يسمى المعجل بالطلب المشتق (derived demand) ويعبر عن هذه العلاقة بمعامل راس المال وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي (او التغير في راس المال) الناتج عن التغير في الدخل والانتاج ويمكن قياس المعجل بالمعادلة التالية :

$$a = \frac{\Delta k}{\Delta yt - 1}$$

$a \equiv$ هو نسبة k أي رصيد راس المال في الفترة الزمنية t

$Y \equiv$ الناتج في الفترة الزمنية $(t-1)$ وحسب نظرية المعجل يعزي الاستثمار الصافي الي

²³ سامي خليل ، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث (الكويت ، ب ، ن ط 1 ، 1994) ، ص ص 1174 - 1184 .

تغيرات الاستهلاك .

$\Delta \ln$ الاستثمار الصافي.

التغير في الانتاج والدخل في معامل المعجل

$$\ln = Y \cdot a \Delta$$

وتعني هذه المعادلة بانه من اجل زيادة مستوي الانتاج بما يعادل Δy يجب زيادة الطلب علي السلع الراسمالية بمقدار يعادل حاصل ضرب التغير في الانتاج اللازم مع المعجل ، لذلك فان زيادة الاستثمار الصافي يتوفق علي معامل راس المال او المعجل فاذا فرضنا ان معامل راس المال بالنسبة لصناعة معينة 1:3 ذلك ان قيمة المعجل تساوي (3) أي انه يتطلب في هذه الصناعة الاستثمار ثلاث جنيهاً لغرض انتاج ماء قيمته جنيه واحد من السلع الاستهلاكية ²⁴.

3/ نظرية الارصدة الداخلية (الارباح) للاستثمار:

تنص نظرية الارصدة الداخلية للاستثمار علي ان المستوي الامثل لراس المال وبالتالي الاستثمار يتحدد بناء علي مستوي الارباح المتوقعة ، فكلما كانت التوقعات تجاه الارباح المستقبلية كبيرة بناء علي الارباح المحققة حالياً فان ذلك سيؤثر تأثيراً اساسياً علي حجم الاستثمار ومن هنا فان المنشأة تحول استثماراتها باستخدام مصادرها الداخلية (الذاتية) وتتكون من الارباح غير الموزعة ومن نفقات المبالغ المخصصة للاهلاك او باللجوء الي المصادر الخارجية للتمويل كالاقتراض من البنوك وعلية يمكن القول ان الاستثمار المالي يعتمد علي الارباح المالية ²⁵

4/ النظرية النيوكلاسيكية:

إن الاساس النظري للنظرية النيو كلاسيكية للاستثمار هي النظرية التقليدية للتراكم الراسمالي الامثل وطبقاً لهذه النظرية فان رصيد راس المال المرغوب يتحدد بواسطة الناتج واسعار خدمات راس المال وان اسعار خدمات راس المال تعتمد بدورها علي اسعار السلع الراسمالية وسعر الفائدة والمعاملة الضريبية لدخل قطاع الاعمال من ثم فان التغير في الناتج او في اسعار خدمات راس المال بالنسبة لاسعار الناتج تغير رصيد راس المال المرغوب

²⁴ عبد الوهاب الامين ، مبادي الاقتصاد الكلي ، (عمان ، دار حامد للنشر والتوزيع : ط1 ، 2002) ، ص 30

²⁵ مايكل ايدجمن ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور (الرياض ، دار المريخ للنشر : 1999) ، ص 207 .

وبالتالي الاستثمار . فلكي تحدد المنشآت مقدار راس المال المرغوب التي ترغب في استخدام في العمليات الانتاجية عليها ان تقارن بين قيمة الانتاجية الحدية لراس المال مع تكلفة استخدام راس المال.

والانتاجية الحدية لراس المال هي:

عبارة عن الزيادة في قيمة الانتاج نتيجة استخدام وحدة اضافية من راس المال تكلفة استخدام راس المال هي عبارة عن تكلفة استخدام وحدة من راس المال في العملية الانتاجية ، طالما ان قيمة الانتاجية الحدية لراس المال اعلي من تكلفة استخدام راس المال فانه يكون من صالح المنشآت زيادة رصيد راس المال وعلية فان المنشآت تستمر في الاستثمار حتي تصبح قيمة السلع المنتجة نتيجة لاضافة وحدة من راس المال مساوياً لتكلفة استخدام راس المال (سعر الفائدة الحقيقي)

$$\text{الانتاجية لراس المال} = \text{تكلفة ايجاد راس المال}$$

ولفهم هذه العلاقة يجب علينا معرفة ما الذي يحدد انتاجية راس المال كذلك كيف تحدد تكلفة استخدام راس المال .

بافتراض ان رصيد راس المال المرغوب k يتوقف علي كل من تكلفة استخدام راس المال وعلي الناتج ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$K = g(rc , y)$$

حيث ان:

$$Rc \equiv \text{عبارة عن تكافة ايجاد راس المال.}$$

$$Y \equiv \text{الدخل}$$

يعني ذلك انه كلما كانت تكلفة ايجاد راس المال منخفضة كلما كان رصيد راس المال المرغوب فية مرتفعاً والعكس ولبيان كيف يحدد راس المال نفترض ان استخدام راس المال مثلي قد اهلك في الزمن سنة ، فراس المال لابد ان يكون قد اهلك خلال هذه السنة من الاستخدام.

الاهلاك يمثل الاستنزاف الذي حدث لراس المال في خطوات العملية الانتاجية . فتكلفة

راس المال والاهلاك وعلية لابد ان نميز بين نوعين من اسعار الفائدة:

أ. سعر الفائدة الاسمي : هو السعر المعلن عنة في العرض والبنوك.

ب. سعر الفائدة الحقيقي : هو سعر الفائدة الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم.
مما تقدم نستطيع ان نخلص الي ان سعر الفائدة الاسمي ليس بمؤشر جيد لتحديد تكلفة ايجاد راس المال.

5/ نظرية الكبح والعمق المالي:

قدم mckinnon and shaw في عام (1979) اسلوب اخر يعتمد علي العمق المالي واسعار فائدة مرتفعه لتحفيز نمو الاقتصاد.
واستند ادعائهم علي ان الاقتصاديات النامية غالباً ما تعاني من ظاهرة الكبح المالي (والتي تعني بوجه عام تحديد اسعار الفائدة إدارياً عند مستويات منخفضة) الناتجة عن عدم وجود اوعية ادخارية متطورة ، بالتالي فان الاستثمار يتوقف علي قدرت الافراد علي الادخار الذاتي او الاستثمار . مما يعني ان تحفيز الادخار والاستثمار يستوجب تحديد اسعار الفائدة مما يؤدي الي زيادة الادخار والائتمان وكذلك التخصيص الكفاء للموارد المالية لدي القطاع المالي بما يسهم حتماً الي معدلات نمو اقتصادي اعلي وفقاً لذلك فان الاستثمار يتناسب طردياً مع سعر الفائدة الحقيقي ويمكن تفسير ذلك بزيادة الحافز وراء الادخار في ظل اسعار فائدة مرتفعة من خلال الوسطاء الماليين ومن ثم تزداد الموارد المالية المتاحة للاستثمار.

6/ نظرية عدم اليقين:

ادخلت الادبيات الحديثة عنصر عدم اليقين في نظريات الطلب علي الاستثمار بفعل عدم قابلية القرار الاستثماري للرجوع فية واساس هذه الحجة ان السلع الراسمالية غالباً ما تمثل قرار الاستثمار وعادة ما تتخفف قيمتها اذا ما تقرر اعادة بيعها فان الرجوع الي القرار الاستثماري بعد تحمل تكاليف بداية المشروع يكون اكثر كلفة من الاستثمار الايجابي .
ونادي bindyck بتعديل قاعدة صافي القيمة المالية (التي توصلت بالاستثمار عندما تكون وحدة راس المال تساوي علي الاقل تكلفتها) في القرار الاستثماري الذي لايمكن الرجوع فية وذلك لصعوبة قرار تصفية المشروع بعد اقامته ، خاصة لو تغيرت شروط السوق بشكل عكسي ، وعلي ذلك فان قيمة الوحدة من راس المال يجب ان تتعدي تكلفة الشراء بمبلغ يتساوي مع تكلفة الاستمرار في الاستثمار .

ثم جاء bordrik عام (1991م) ليدخل عنصر اخر الي عدم اليقين وهو عدم اليقين من السياسات المتبعة كمحدد من محددات الاستثمار ، فعندما يتم انتهاج سياسة الاصلاح يكون من

الصعوبة للقطاع الخاص ان يتنبأ باستمرارية هذه السياسة ويرجع ذلك الي عدد من الاسباب من ضمنها التخوف من ان تؤدي النتائج غير المتوقعة للاصلاح الي تغيير السياسة الجديدة او العودة الي السياسة السابقة ، من ثم فان السياسة الرشيدة من قبل المستثمرين في هذا الوقت تتطلب الانتظار.لحين توفر درجة كبيرة من اليقين²⁶.

²⁶عادل عبد العظيم ، تقدير تقدير دالة الاستثمار الخاص في مصر (الكويت ، المعهد العربي الكويت : 2002) ، ص 66 .

الفصل الثالث : الاستثمار في السودان

المبحث الأول : مناخ الاستثمار وقوانينه

المبحث الثاني : حجم الاستثمار في السودان ومعوقاته

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على الاستثمار

المبحث الاول

الاستثمار في السودان

مقدمة :

السودان دولة عظيمة الموارد حيث تتسع رقعة هذه البلاد ومعظمها اراضي صالحة للزراعة والمراعي والغابات . ويتمتع السودان بموارد مائية تمثل مياه الأمطار وتعدد الأنهار وعلي راسها نهر النيل العظيم ، بالإضافة الي وجود مخزونات غنية بالمياه الجوفية التي لم تستثمر بعد. السودان يتمتع بموقع استراتيجي علي ساحل البحر الأحمر وتحده سبعة أقطار بالقاره الافريقية من مختلف الجهات ، كما يرتبط عبر البحر الأحمر بالدول العربية فالسودان يمتلك من الموارد ما يمكنه من أن يصبح مركز استثماري عالمي.

3-1-1 مناخ الاستثمار في السودان:-

1/ تعريف ومناخ الاستثمار:

يعرف مناخ الاستثمار علي انه مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر علي ثقة المستثمر وتقنعة بتوجيه استثماراته الي دولة دون اخري ومن اهم مقومات الاستثمار سواء للقطاع الخاص الوطني او الاجنبي توفر مناخ جاذب ، وتمثل التشريعات والأطر الإدارية جزء منة حيث ان عناصر المناخ لابد لها من الانسجام والتناسق . وفي هذا الصدد فان مكونات المناخ تشمل الإطار السياسي والاقتصادي والإطار التشريعي .

2/ عناصر مناخ الاستثمار في السودان:

تأتي اهمية الاستثمار من أنه أحد مكونات الطلب الكلي ، واحد العوامل التي تسرع بعملية التنمية لذا كان اهتمام الدولة به كبيراً وقد بذلت جهود مقدرة لتحسين مناخ الاستثمار في السودان ، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي يعيشها العالم اليوم. كان لدخول السودان في متجمع دول الكوميسا وما سيتبع ذلك من حرية الحركة التجارية ورؤوس اموال تبحث عن مناخ استثماري مناسب كان لا بد أن يسعى للاستفادة من الموارد المتوفرة لديه ويمكن استعراض المناخ الاستثماري في السودان كالآتي.

أ/ الإطار السياسي:

ان التنمية الحقيقة لايمكن تحقيقها إلا في جو من الاستقرار السياسي وتوفير الطمانينة والسلام للمستثمر المحلي والاجنبي.

ب/ الإطار الاقتصادي :

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فقد تم إعادة هيكلته من خلال برنامج للإصلاح اشتمل علي:

- تقليص دور الدولة في العمل الاقتصادي والنشاط الإنتاجي باتباع سياسة الخصصة.
- تحرير الاسعار الخارجية للسلع والخدمات.
- تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات وتوسيع قاعدتها .
- اصلا النظام الضريبي وتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

ج/ إطار البنيات الأساسية:

مما لاشك فيه ان تطور البنيات الأساسية من أهم عناصر الاستثمار لذلك نجد ان هناك تطور ملحوظاً قد طرأ حيث ظهرت اتصالات حديثة وقد بدأ الإهتمام بصورة جادة بنظم المعلومات المتطورة (شبكات الانترنت) أيضاً حدثت طفرة في مجال الطرق والطاقة التي تعتبر المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية الأخرى فالبلاد تذخر بموارد من الطاقة الأولية التي يمكن ان تنتج منها الطاقة الكهربائية وفضلاً عن الطاقات المتجددة فقد اضاف استخراج البترول مورداً جديداً من موارد الطاقة كما تم انشاء سد مروي.

د/ الإطار الإداري:

ان من اكثر العوامل التي تؤدي بالمستثمر الي عدم المخاطرة براس ماله الإجراءات الإدارية المعقدة للحصول علي الوثائق الرسمية ، في إطار هذا وضعت وزارة الاستثمار هذا الامر موضع الاهتمام حيث انصبت الجهود في تنفيذ فكرة الشباك الواحد او (one window) مما سهل مهمة المستثمر الي حد بعيد.

ه/ الإطار التشريعي:

يعبر النظام التشريعي عن مدي نجاح السياسات المطبقة ويعتبر من أهم عناصر المناخ الاستثماري إذ أن الثقة في النظام التشريعي تشجع المستثمرين علي الاستثمار وفي هذا الإطار قامت الدولة بسن قوانين الاستثمار التي تهدف الي تشجيع الاستثمارات في كافة قطاعات الاقتصادية²⁷ .

3-1-2 قوانين الاستثمار في السودان خلال الفترة (1990- 2012)

قوانين الاستثمار في السودان:

قامت الحكومات المختلفة في السودان باصدار العديد من القوانين من اجل تحسين بيئة العمل الاستثماري في السودان وتشجيع الاستثمارات الوطنية بكل أنواعها وسوف يتم في هذا

(1) الإدارة العامة للبحوث والمعلومات ، ورقة عمل : الاستثمار في السودان الماضي والحاضر وأفاق المستقبل (الخرطوم ، وزارة لاستثمار : (2003)

المبحث بالتطرق لهذه القوانين مع التركيز علي القوانين التي اصدره بعد 1995 م لان هذه الفترة شهدت حدوث تغيرات كبيرة في بيئة الاستثمار في السودان . (28)

قانون الاستثمار الصناعي لسنة 1967م:

يهدف هذا القانون الي تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي وذلك بجذب رؤوس الأموال الأجنبية لقطاع الصناعة .²⁹

قانون التنمية وتشجيع الاستثمار لسنة 1972م:

صدر هذا القانون في العام 1972 م وذلك لتشجيع التنمية والاستثمار الصناعي في السودان.³⁰

قانون تشجيع وتنظيم الصناعة لسنة 1974م:

هدف هذا القانون لتحقيق المزيد من المكاسب للمستثمرين في القطاع الصناعي وسد الثغرات في قانون عام 1972 م.³¹

قانون تشجيع الاستثمار الزراعي لسنة 1976م:

هدف هذا القانون من اجل تشجيع الاستثمار في كل القطاعات الإقتصادية خصوصاً القطاع الزراعي المطري التقليدي وتنمية ثروات الطبيعية والحيوانية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السودان.³²

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980م:

في العام 1980 م رأت الدولة التحول من القوانين القطاعية للاستثمار الي قانون موحد للاستثمار وهو قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980 م والذي قدم تعريفاً شاملاً للمشروع في كافة القطاعات الإقتصادية .

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م:

تم اعداد هذا القانون في العام 1990 م وتم تعديله في العام 1991 م وذلك بغرض ازالة المعوقات وتبسيط الإجراءات واهم سمات هذا القانون :

انه اشار بكل وضوح انه لايجوز التمييز بين المشاريع المماثلة فيما يتعلق بمنح المميزات والتسجيلات والضمانات ، بموجب هذا القانون ايضاً تم إنشاء جهاز مستقل عن

²⁸ جمهورية السودان وزارة الصناعة والتعدين قانون تنظيم الاستثمار الصناعي لسنة 1967 م ، الخرطوم ص 8

²⁹ وزارة الصناعة والتعدين قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي لسنة 1972 م الخرطوم .

³⁰ جمهورية السودان الديمقراطية ، قانون تشجيع وتنظيم الصناعة لسنة 1974 م ، ص 6

³¹ جمهورية السودان الديمقراطية ، قانون تشجيع وتنظيم الاستثمار الزراعي لسنة 1967 م الخرطوم ص 6

³² وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي ، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980 م ، الخرطوم ص 7 .

الوزارات ذات الصلة بشؤون الاستثمار ، كما تم إنشاء هيئات استثمارية في كل الولايات بعد تطبيق الحكم الفدرالي في السودان ³³.

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م:

في عام 1996 م تم التوقيع علي قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996 م وتضمن نفس المزايا والتفضيلات والتسهيلات التي وردت في القوانين السابقة إلا انه ابتدع ثلاثة مستويات لترخيص المشروعات الاستثمارية والتعامل معها وهي الحكومات الولائية والوزارات الاتحادية المختصة ووزارة المالية والإقتصاد الوطني.

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م:

تم اعداد هذا القانون في العام 1990 م وتم تعديله في العام 1991 م وذلك بغرض ازالة المعوقات وتبسيط الإجراءات واهم سمات هذا القانون:

إنه اشار بكل وضوح انه لايجوز التمييز بين المشاريع المماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات والتسجيلات والضمانات ، بموجب هذا القانون ايضاً تم إنشاء جهاز مستقل عن الوزارات ذات الصلة بشؤون الاستثمار ، كما تم إنشاء هيئات إستشارية في كل الولايات بعد تطبيق الحكم الفدرالي في السودان . ³⁴

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م:

في عام 1996م تم التوقيع علي قانون تشجيع الاستثمار وتضمن نفس المزايا والتفضيلات والتسهيلات التي وردت في القوانين السابقة إلا انه ابتدع ثلاثة مستويات لترخيص المشروعات الاستثمارية والتعامل معها هي الحكومات الولائية والوزارات الاتحادية المختصة ووزارة المالية والإقتصاد الوطني. ³⁵

قانون تشجيع الاستثمار 1996م تعديل 1998م:

في العام 1998 تم إصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1998 م لمواكبة التغيرات الإقتصادية علي المستوي العالمي والمحلي ، حاول هذا القانون تلافي كل السلبيات التي صاحبت تطبيق قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996 م الذي بموجبه تم تكوين وزارة التعاون الدولي والاستثمار إلا أن صلاحيتها قد انحصرت في نفس الاختصاصات التي كانت تتبع لوزير المالية .

³³جمهورية السودان ، قانون تشجيع تنظيم الاستثمار لسنة 1990 م، الخرطوم ص 15

³⁴جمهورية السودان ، قانون تشجيع تنظيم الاستثمار لسنة 1990 م المعدل لسنة 1998 م الخرطوم ص 21

³⁵جمهورية السودان ، وزارة الصناعة والاستثمار التطور في التشريعات منذ الاستقلال 2000 م ، ص4

قانون تشجيع الاستثمار 1998 م المعدل 2000 م:

تم تعديل قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1998 م في العام 2000 م وصدرت لائحة تنفيذية في نفس العام من سمات هذا القانون أنه وحد الجهة التي تصدر التراخيص مرة أخرى بعد أن التراخيص من اختصاصات 78 وزارة اتحادية ، 26 ولائية فأصبح استخراج التراخيص الاستثمارية الاتحادية من اختصاص وزارة واحدة فقط وهي وزارة التعاون الدولي والاستثمار ، أما التراخيص الولائية فأصبحت اختصاصات الولاية بعد موافقة الوزير الاتحادي بينما منحت الوزارات الاتحادية ذات الصلة بالاستثمار بموجب هذا القانون حق ابداء الراي الفني من حيث الموافقة المبدئية ووضع السياسات الاستثمارية ومتابعة المشروعات ذات الصلة ورفع تقارير بذلك، ايضاً هذا القانون قسم المشروعات الاستثمارية الي قسمين مشروعات إستراتيجية وغير إستراتيجية .³⁶

قانون تشجيع الاستثمار 1999 م المعدل 2003 م :

صدر هذا القانون في العام 2003م وذلك من اجل معالجة سلبيات القوانين السابقة حسب متطلبات احتياجات التنمية الإقتصادية المتمثلة في عدم سيادة قانون تشجيع الاستثمار علي القوانين الاخرى ومنع التضارب فيما بينها وحصر تعديلاته في لائحة تنفيذية وهي كالآتي:

1. اضافة مجالات استثمارية لم يشملها قانون الاستثمار لعام 1999م وهي الخدمات الإدارية والإستشارية والتقنية المعلوماتية والمياه .
2. إلزام الولايات بإصدار قانون استثماري ولائي علي نسق قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م
3. تحديد وتفعيل المشروعات الإستراتيجية ومشروعات البنية التحتية .
4. تحديد وتعريف المناطق الاقل نمواً التي تعطي اولوية في مجال منح الإعفاءات والامتيازات لدخول الاستثمار اليها .³⁷

قانون تشجيع الاستثمار 1999 م تعديل 2007م:

جاءت التعديلات في قانون عام 2007 م حيث تم إعفاء ضريبة الارباح نهائياً من القانون لأول مرة منذ عام 1956 م كما تم فرض ضريبة التنمية بنسبة (3%) علي كافة

³⁶جمهورية السودان وزارة التعاون الدولي والاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999 م المعدل لسنة 2003 م ، الخرطوم ص 12 .

³⁷جمهورية السودان وزارة الاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999 م المعدل لسنة 2007 م ، الخرطوم ص 12

- المشروعات الاستثمارية وتضمن هذا القانون عدد من الإستثناءات علي راسها الآتي :
1. إعفاء المشاريع الزراعية من ضريبة ارباح الأعمال والرسوم الجمركية علي المعدات المستوردة بنسبة 100%.
 2. إعفاء لمشاريع الصناعية من ضريبة أرباح الأعمال بنسبة 90% .
 3. إعفاء المشاريع المرتبطة بقطاع الخدمات بنسبة 85% من ضريبة أرباح الأعمال .
 4. عدم المصادرة والتاميم للمشاريع .
 5. حرية تحويل الأموال والأرباح .³⁸

قانون الاستثمار والمناطق الحرة القومي لعام 2012 م (المقترح):

جاء هذا القانون ليواجه:

- انفصال جنوب السودان 9 / 7 / 2011 م.
- حل وزارة الاستثمار ليحل محلها مجلس الاستثمار والمناطق الحرة القومي.
- حظر التمييز بين المشاريع:
- لأغراض هذا القانون لايجوز التمييز بين المستثمر بسبب سوداني أو غير سوداني أو بسبب كونه قطاعاً عاماً أو خاصاً أو قطاعاً تعاونياً أو مشتركاً.
- لايجوز التمييز بين المشاريع المتمثلة في المناطق المماثلة التي تحددها اللوائح فيما يتعلق بمنح الميزات والضمانات.
- بأنشأ جهاز نظام للنافذة الواحدة بعضوية مفوضي الوزارات والجهات ذات الصلة بالاستثمار والمناطق الحرة.
- يعتبر المفوضين الذين يمثلون الوزارات والجهات ذات الصلة بالاستثمار والمناطق الحرة مفوضين تفويضاً كاملاً من الجهات التي يمثلونها وتكون لهم ذات اختصاصات والصلاحيات والسلطات الممنوحة لتلك الجهات.
- تكوين تبعية المفوضين ادارياً للجهات وفنياً للجهات التي يمثلونها.
- علي الرغم من أحكام أي قانون آخر تتم كل الإجراءات المتعلقة بتقديم الخدمة للمستثمر لدي النافذة الواحدة بما في ذلك سداد كل الرسوم التي تدفع مقابلها علي الوحدات القائمة بالاستثمار أنشاء نظام النافذة علي نسق النافذة الواحدة بالجهاز.

³⁸ جمهورية السودان والمجلس الاعلي للاستثمار ، قانون الاستثمار والمناطق الحرة الخرطوم 2012 ص 1 - 1-ض 4

المبحث الثاني

3-2-1 حجم الإستثمارات في السودان:-

برزت أهمية الاستثمار عالمياً خلال الفترة الاخيرة من القرن العشرين نتيجة للتغيرات السياسية والإقتصادية الدولية ولأهمية في توفير التمويل في الدول المتقدمة والنامية وقد سعي السودان لتطوير الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي منذ وقت مبكر لأنها تساعد في تكوين التراكم الراسمالي وزيادة قدرة الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الإنتاج ودخول مشاريع جديدة وإضافة جديدة للإقتصاد مما ينعكس علي معدلات النمو وزيادة فرص التوظيف والعمل ، وقد ظهر في السودان منذ فترة العشرينيات من القرن الماضي وفي فترة ما بعد الاستقلال حيث قانون الميزات في عام 1956م ، وتلتها القوانين الأخرى . إضافة الي التميز الذي يتمتع به السودان من الموقع الإستراتيجي في القاره الافريقية ، وتعدد المناخ، والمخزون الهائل من الثروات التي لم تستغل في جميع القطاعات الإنتاجية.

3-2-2 الاستثمارات الوطنية في السودان:-

يتمتع السودان بكثير من المقومات الإقتصادية في كل القطاعات وتتمثل في ، القطاع الزراعي حيث تبلغ جملة الأراضي الزراعية 200 مليون فدان والمستغل منها 40 مليون فدان، وقطاع الثروة الحيوانية الذي يتمتع به يؤهله لسد فجوة الوطن العربي من الاحتياجات، والقطاع الصناعي الذي يشمل الموارد الإقتصادية الهائلة المتمثلة في الإنتاج الزراعي والحيواني والتعدين بالسودان.

حجم الاستثمارات الوطنية في الفترة (2000 - 2012) القيمة بملايين الدولار:

جدول رقم (1-3) : حجم الاستثمارات الوطنية في الفترة 2000 - 2012م

السنة	حجم الاستثمار المحلي	معدل النمو
1990	-	-
1999	-	-
2000	647	-
2001	2069	2.1
2002	8979	3.3
2003	2936	-0.7
2004	3859	0.3
2005	9028	0.6
2006	10346	0.1

0.1	11294	2007
0.7	19808	2008
-0.6	6869	2009
-0.5	3467	2010
3.6	16270	2011
0.2	12712	2012

المصدر : وزارة الاستثمار الإدارة العامة للبحوث والمعلومات .

ملحوظة : المعلومات الواردة غير حقيقية من واقع دراسات الجدوي ولا تشمل مشاريع البترول والتعدين ، والسنوات الشاغرة لاتوجد لها بيانات .

من العام (2000 - 2007) نجد أن معدل نمو الاستثمار المحلي يتزايد ويتناقص وذلك بسبب الكثير من السياسات الإقتصادية والأزمات السياسية ، ففي العام 2000 م فقد انخفضت معدلات التضخم الي مستويات متدنية جداً بلغت 8% بعد أن كانت 166% في العام 1996 م كما شهد سعر الصرف استقرار كبيراً وعاد معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي الي الارتفاع ، وقد ساعد ذلك التحسن دخول النفط منذ العام 1998 م ضمن المكونات القطاعية للإقتصاد السوداني وارتفع معدل نمو الاستثمارات الوطنية في العام 2008 م بنسبة قليلة بسبب الاستقرار النسبي في الإقتصاد السوداني في هذا العام علي الرغم من حدوث ازمات سياسات داخلية جرت علي السودان تبعاتها.

غير أن الاستقرار النسبي الذي تمتع به السودان أخذ في التراجع تحت تأثير عوامل عديدة ، ابرزها التوسع الكبير في الأنفاق الحكومي بسبب العديد من الاستحقاقات التي فرضتها الظروف السياسية من توقيع إتفاقية السلام منذ العام 2005 م ، ومشكلة شرق السودان ، وفضلاً عن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في العام 2008 م وامتدت الي ما بعد ذلك ، حيث كان لإنخفاض اسعار البترول العالمية في العام 2009 م أثر كبير علي الموازنة العامة الأمر الذي ادي الي انخفاض معدل نمو الاستثمار في الفترة ، وفي العام 2010 م انخفض تبعاً لتلك الآثار ثم ارتفع معدل نمو الاستثمار في العام 2011 م الا انه إنخفض في العام 2012 م الي (0.2) الأمر الذي أدي الي ارتفاع معدلات التضخم حتي وصلة الي (41.6) في هذا العام.

تدفق الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الإقتصادية (القيمة بالمليون دولار) :

جدول رقم (2-3) : تدفق القطاعات الإقتصادية.

السنة القطاع الزراعي الخدمات الإقتصادية القطاع الصناعي

1990	-	-	-
1991	-	52	12
1992	-	38	49
1993	10	56	22
1994	120	89	30
1995	494	75	48
1996	22	122	29
1997	62	17	365
1998	49	30	70
1999	31	346	647
2000	10	231	74
2001	52	283	29
2002	57	343	566
2003	373	274	351
2004	50	1190	357
2005	16	2078	908
2006	200	1115	1669
2007	381	1603	3037
2008	176	3951	1025
2009	653	1908	845
2010	126	2677	737
2011	106	2458	2306
2012	16	1691	1591

المصدر : والجهاز القومي للاستثمار - إدارة البحوث والأحصاء .

السنوات الفارغة في الجدول تعني عدم تصديق أي مشروع أجنبي في القطاع خلال

العام.

البيانات مأخوذة من واقع دراسات الجدوي المقدمة للوزارة من خلال الجدول رقم (3-2)

الذي يبين حجم الاستثمار الأجنبي حسب توزيعه علي القطاعات الإقتصادية نلاحظ الاتي :

1/ القطاع الزراعي (النباتي والحيواني) من الناتج المحلي الإجمالي ، يعمل علي ما يقارب 75% من القوي العاملة المنتجة بالبلاد .

2/ يلاحظ ان رغبة القطاع تميل الي المشروعات التي تقل فيها المخاطر كمشروع النقل ، والأنشاءات والمقاولات ، ومشروعات الطرق والحفريات وغيرها مما اكسب قطاع الخدمات

نسبة كبيرة من الاستثمار الاجنبي .

3/ نلاحظ ان قطاع الصناعة بالرغم من مشكلة المتعددة ، الا انه تساوي مع قطاع الخدمات الاقتصادية جذباً لرؤوس الاموال الأجنبية ويرجع ذلك لاهمية هذا القطاع من الناحية الاقتصادية وكبر حجم المشروعات التي تنفذ في هذا القطاع .

2-2-3 مساهمة القطاعات الاستثمارية في الناتج المحلي الاجمالي:-

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الناتج المحلي الأجمالي خلال الفترة (1999-1992 م) من خلال الجداول ادناه .

الجدول رقم(3-3) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

القطاع	متوسط مساهمة القطاع		حجم fdi في القطاع (بملايين الدولارات)	%
	في gdp	(بملايين الدولارات)		
الزراعي	572.45	4579.6	87.3	
الصناعي	34.276	724.2	5.2	
الخدمي	49.35	394.8	7.5	
الجملة	656.076	5248.6	100%	

المصدر : وزارة المالية والإقتصاد الوطني

من الجدول رقم (3-3) :

يلاحظ من الجدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الناتج المحلي الأجمالي خلال الفترة (1992-1999 م) ، ان حوالي (873%) من الاستثمار الأجنبي المباشر ذهبت للقطاع الزراعي ، بينما توزعت (13%) المتبقية علي القطاعين الصناعي (5.2%) ، والخدمي (7.5%) ومن الملاحظ أن القطاع الصناعي قد نال اقل حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (274.2) ، مقارنة بالقطاعات الأخرى ، وقد بلغ متوسط القطاع في الناتج المحلي الأجمالي خلال الفترة 1992-1999م (656.075) وقد كانت متوسط مساهمة القطاع الزراعي (572.45) ، والصناعي (34.27) ، والخدمي (49.35) ويلاحظ ان القطاع الزراعي خطي باكبر حجم من الأموال المستثمرة .

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 – 2010 م) :

جدول رقم (3-4) : يوضح مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الناتج المحلي الإجمالي

القطاع	متوسط مساهمة القطاع في gdp (ملايين الدولارات)	حجم fdi في القطاع (ملايين الدولارات)	%
البتترول	913.01	21.05	74
الزراعي	151.6	0.405	1.4
الصناعي	880	2.221	7.8
الخدمي	426.71	4.799	16.8
الجملة	4371.3	28.42	%100

المصدر: وزارة المالية والإقتصاد الوطني .

يلاحظ من الجدول رقم (3-4) :

في الفترة من (2000-2010م) يلاحظ أن حوالي 74% من الاستثمار الأجنبي المباشر ذهب لقطاع البترول ، بينما توزعت 26% المتبقية علي القطاعات الأخرى ، مع الملاحظة أن القطاع الزراعي قد نال اقل حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (0.405 مليون دولار) مقارنة بالقطاعات الأخرى ، ويلاحظ ان قطاع البترول حضي فيها باكبر معدل مساهمة بلغ (913.01) ، وقد كانت مساهمة القطاع الصناعي (880) ، والقطاع الزراعي (151.6) ، وقطاع الخدمات (426.21) ، وترجع كبر حجم مساهمة البترول لكبر حجم الأموال المستثمرة فيه .

صافي الاستثمار الأجنبي في الفترة من 2006-2009م اتسمت هذه الفترة بالتذبذب إذ سجلت في العام 2009م ما قيمته 3.541 مليون دولار ونسبة نمو قدرها (53%) عن العام السابق ثم أخذ في التناقص وبعدها بدءا في الارتفاع ووصل (1.3%) في العام 2009م ، بينما أنخفضت نسبة الاستثمارات الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي الي (1%) مقارنة ب (6%) في العام 2008 م .

حجم الاستثمارات الأجنبية المشتركة سجلت خلا العام 2009 م تندي بنسبة (34%) عن العام 2008 وذلك للتدني الذي شهده قطاعي الصناعة والخدمات (17%) و (51%)

علي التوالي خلال العام 2009 عن العام 2008 م ، بينما شهد القطاع الزراعي زيادة كبيرة في العام 2009 م بلغت (271%) عن العام 2008 م رغم إنخفاضه .

2-2-4 الاستثمارات الوطنية المصدقة خلال الفترة (2008 - 2011 م) :-

جدول رقم (3-5): يوضح عدد الاستثمارات الوطنية المصدقة خلال الفترة (2011 - 2008 م)

القطاع الصناعي		القطاع الخدمي		القطاع الزراعي		العام
عدد	%	عدد	%	عدد	%	
466		324		30		2008
430	10-	249	23%	19	37%	2009
589	40%	367	47%	32	68%	2010
916	56%	194	47%	167	422%	2011
2391		1134		248		الجملة

المصدر :وزارة الاستثمار - مفوضية تشجيع الاستثمار .

من الجدول رقم (5 -3) نجد الاتي :

أن الاستثمارات الوطنية المصدقة خلال الفترة 2008-2011 م ، فقد سجل عدد الاستثمارات الوطنية للقطاع الصناعي ارتفاعاً متواصلاً خلال هذه الفترة 2008-2011م بلغت نسبة (10% - 40% - 56%) ، أما عدد الاستثمارات الوطنية للقطاع الخدمي فقد كان متذبذباً لذات الفترة حيث سجل إنخفاضاً في العام 2009 م عن العام 2008م بنسبة 23% ثم عاود الارتفاع في العام 2010م ، وفي مجال القطاع الزراعي قد سجل عدد الاستثمارات الوطنية إنخفاضاً للعام 2009 عن العام 2008 بنسبة 37% ثم عاود الارتفاع في الأعوام (2010-2011) بنسب قدرها (422% -86%).

2-2-5 الاستثمارات الوطنية خلال الفترة (2008 - 2011 م) :-

جدول رقم (3-6) : يوضح الاستثمارات الوطنية خلال الفترة (2008 - 2011)

الصناعي القطاع		القطاع الخدمي		القطاع الزراعي	
العام	حجم	%	حجم	%	حجم
2008	22537		30264		680
2009	10382	54-	7903	74-	262
2010	2932	72-	5052	36-	1377
2011	1502	49-	1467	71-	1344
الجملة	37353		44686		2319

المصدر : وزارة الاستثمار - مفوضية الاستثمار .

الجدول رقم (3-6) يوضح :

حجم الاستثمارات الوطنية خلال الفترة (2008 - 2011 م) فقد سجل القطاع الصناعي إنخفاضاً مستمراً في هذه الفترة وبلغت نسبته (49% - 72% - 54%) ، كما أن حجم الاستثمارات الوطنية في القطاع الخدمي فقد سجل انخفاضاً ملحوظاً لذات الفترة بلغت نسبته (71% - 36% - 74%) ، أما حجم الاستثمارات الزراعية فقد سجل زيادة في العام 2009 الي العام 2010 حيث بلغت نسبة (61% - 26%) أما في العام 2011 فقد سجل إنخفاضاً قدرة 2% من العام 2010 .

في العام 2012 فان حجم الاستثمارات الوطنية قد انخفضت وبلغت قيمته (12712) بمعدل نمو بلغت نسبة (0.2) وهو اقل من العام 2011 حيث بلغ حجم الاستثمار (16270) ومعدل نمو (3.6) .

2-2-6 معوقات الاستثمار في السودان:-

معوقات الاستثمار هي مجموعة من العوامل والإجراءات في طريق إنسياب رؤوس الأموال بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة إلى الأقطار المضيفة.

حيث أنه في ظل تنافس بين الدول حول توفير المناخ الاستثماري الملائم ، ومن ثم اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، كان لابد أن تعمل كل الدول على إزالة العقبات أمام المستثمرين والمحليين والأجانب ، ومن هنا أخذ موضوع معوقات الاستثمار يكتسب أهمية متزايدة لدى الحكومات ، وتوالت الجهود سعياً وراء التعمق في تفاصيل هذه المعوقات .³⁹

ويمكن هنا أن نتناول هذه المعوقات بشي من التفسير:

(1) (1) واقع الاستثمار في السودان ، المحددات والحلول ، موقع انترنت ،
Alnours economics .blogspot .nl /2010/04/- post.html / m=1

1/ضعف وتخلف البنىات التحتية لكثير من الدول :

والتي تتمثل في الطرق- المواصلات- المطارات - ومرافق الخدمات العامة صحية وتعليمية وغيرها.

2/عدم الاستقرار السياسي:

وهذا تعاني منه معظم الدول النامية . حيث تكثر فيها الإضطرابات والنزاعات الداخلية المستمرة مما يشكل عائق أمام تنفيذ الاستثمارات المحلية والأجنبية .

3/وجود أكثر من قانون يتعلق بالاستثمار:

مثال لذلك حالة السودان في السابق حيث تعدد التشريعات الاستثمارية (قانون لتشجيع الاستثمار الصناعي وآخر للزراعي وقانون لقطاع الخدمات) . وحتى الآن يوجد قانون خاص بالاستثمار في قطاع الطاقة والتعدين وآخر في القطاعات الأخرى مما يؤدي إلي التميز بين القطاعات وتباين الميزات الممنوحة للمشروعات الاستثمارية داخل القطر الواحد .

4/عدم ثبات قوانين وتشريعات الاستثمار:

حيث أنه من الملاحظ أن قوانين الاستثمار في معظم الأقطار تتغير من وقت لآخر مما يؤدي إلى غلق المستثمر الأجنبي وتخوفه من أن يصدر تشريع في أي وقت يلغي الامتيازات والتسهيلات التي بموجبها أنشأ مشروعه أو قدم على الاستثمار في البلد المضيف وإن كان البعض يرى أن التغير في القوانين إنما يعود إلي أنها يجب أن تواكب التغيرات الاقتصادية المتشاركة كما يؤكد القول أن قوانين الاستثمار يجب أن تكون من المرونة بدرجة تمكنها من أن تستجيب للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد العالي من وقت إلى آخر.

5/احتكار الحكومة لبعض الأنشطة الاقتصادية:

في كثير من الأحيان تلجأ بعض الحكومات إلى منع المستثمرين الأجانب من الاستثمار في قطاعات بعينها (كأن تمنعهم من الاستثمار في قطاع البترول أو النقل أو المواصلات بحجة الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع) .

6/ضعف الامتيازات والتسهيلات التي تمنح للاستثمار الأجنبي:

حيث أن الكثير من القوانين تمنح امتيازات غير كافية للمستثمرين الأمر الذي يؤدي إلى أحجام المستثمر ، وبحته عن إمتيازات أفضل في بلد آخر .

7/نقص المعلومات عن المقومات الاستثمارية للقطر:

تعد من أكبر المشاكل التي يواجهها المستثمر ، غياب المعلومات عن المشروعات الاستثمارية بصفة عامة أو في صناعة معينة بصفة خاصة من أبرز معوقات الاستثمار إذ أن أول ما يحاول المستثمر معرفته كم عدد المشروعات في قطاع البلاستيك مثلاً ما هو حجم رأس المال المستثمر في هذا القطاع وما هو فجوة السوق من هذه الصناعة ، كل هذه المعلومات ضرورية تساعد في قرار الاستثمار ، ففي حالة غياب هذه المعلومات تواجه المستثمر صعوبة في اتخاذ قراره ومشكلة المعلومات من أبرز المشكلات التي يعاني منها قطاع الاستثمار في السودان.⁴⁰

8/صعوبة الحصول على الترخيص للمشروع الاستثماري:

ويعود ذلك إلى الإجراءات العقيمة والطويلة التي تمارسها السلطات المختصة والتي تسبب ضياع الوقت للمستثمر .

9/تقليدية الأنظمة المعرفية:

تتميز غالبية الدول النامية ومن بينها السودان بأنظمة مصرفية تقليدية غير متقدمة لا تستطيع أن تلبي رغبات المستثمرين في التحديات السريعة وتوفير التمويل اللازم بالسرعة المطلوبة.

10/ضعف السوق الداخلي ومحدوديته:

إذ أن هذه الأسواق لا تستطيع أن تستوعب إنتاج المشروعات الأجنبية الفخمة ، قد يعود ذلك إلى ضعف القوة الشرائية مما يضطر المستثمر بأن يلجأ إلى أسواق أخرى في

⁴⁰ واقع الاستثمار في السودان ، المحددات والحلول ، موقع انترنت ، مرجع سابق

مناطق أخرى وهذا يزيد الأسعار ومن ثم العودة مرة أخرى إلى ضعف التسويق وقلة الأرباح.

11/عدم ترحيب المواطنين المحليين بالاستثمارات الأجنبية:

هذا قد يعرض حياة المستثمرين على الخطر ، حيث أنه في كثير من الأحيان يرفض السكان المحليين وجود الأجانب في مناطقهم وقد حدث أن تعرض المستثمرين في مناطق التنقيب في السودان على اعتداء من السكان المحليين.

12/عدم الاستقرار الإقتصادي:

وهذه سمة واضحة لمعظم الإقتصاديات إذ نجد الإقتصاد يتأرجح ما بين تضخم وكساد وانكماش وغيرها من التقلبات الاقتصادية وعدم وجود سياسة واضحة تجعل المستثمر يتخذ موقف الحذر وانتظار ما تستقر عليه الأوضاع.

13/ضعف بعض الكوادر العاملة في الأجهزة المختصة بالاستثمار:

أن أجهزة وأدوات الاستثمار تتطلب عاملين بمواصفات ومؤهلات يمكنهم من التعامل مع كل المستثمرين الأجانب ، ويعود ضعف هذه الكوادر إلى عدم إتاحة الفرص لهم في مجال التدريب وأغلب هذه الكوادر من صغار الموظفين.

14/عدم الاستقرار الأمني:

من المعوقات التي يضعها المستثمر الأجنبي في أولوياته عند اتخاذ قرار الاستثمار ، خصوصاً في دول العالم الثالث إذ أن في هذه الدول تنتشر الفوضى وظواهر القتل والنهب والسلب مما يؤدي أو يعرض المستثمر الأجنبي وأمواله إلى الخطر .

15/عدم توفر النقد الأجنبي في البلد المضيف:

يقف عائق أمام المستثمر عند رغبته في شراء بعض المعدات والاحتياجات التي يحتاجها المشروع.

16/تدهور قيمة العملة المحلية:

هذه الظاهرة قد تؤدي إلى زيادة درجة المخاطرة بالنسبة للمستثمر . إذ يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية مقومة بالعملات الأخرى . وبالتالي تآكل أرباح المستثمر أو تقلبها عندما تحول إلى الخارج كما أنه في بعض الدول توجد أسعار متعددة للصرف .⁽⁴¹⁾

⁴¹ www.starttimes.com موقع انترن .

المبحث الثالث

3-3-1 العوامل المؤثرة علي الاستثمار:-

1/ الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل الناتج المحلي الإجمالي المجموع الكلي للسلع والخدمات المصنعة باستخدام عوامل الإنتاج المحلية بما في ذلك تلك السلع والخدمات التي تم إنتاجها في دول أخرى ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي المعيار الأكثر أهمية لأنه يعكس كفاءة الدولة في استخدام مواردها وطاقاتها دون الاستعانة بالموارد الخارجية لذا في محاولتنا لتقييم العناصر المؤثرة في الآليات الاقتصادية يجب علينا أولاً تقييم العناصر المؤثرة المتداخلة في تحديد قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نستطيع أن نستنتج منها مدي تأثيرها علي الاقتصاد ككل .

الناتج المحلي الإجمالي = إجمالي إنفاق الأفراد + الإنفاق الحكومي + الاستثمارات + الصادرات - الواردات

زيادة الاستثمار تؤدي الي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي الي زيادة العمالة وبالتالي زيادة الدخل لدي للأفراد⁴².

2/ التضخم:

هو الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار حيث ان ارتفاع الأسعار سوف يؤدي الي ارتفاع الأجور بالإضافة الي اسعار المستلزمات الإنتاجية اللازمة للمشروع الاستثماري وبالتالي انخفاض قدرة المنتج علي منافسة المنتجات الأخرى في الأسواق العالمية وبالتالي انخفاض الأرباح الحقيقية المتوقعة من المشروع الاستثماري ، وقد عرف البعض التضخم بانه الزيادة النسبية في المستوى العام للأسعار ، اي انخفاض القيمة الحقيقية لكمية النقود مع كل ارتفاع في الأسعار أي انخفاض القوة الشرائية للنقود ويمكن تقسيم التضخم من حيث ارتباطه بالقطاعات الإنتاجية الي .

أ. التضخم الاستهلاكي:

الذي يصيب أسعار السلع الاستهلاكية الأمر الذي يولد معة اربحاً مؤقتة لدي بعض منتجي هذه السلع.

ب. التضخم الاستثماري:

¹ (مايكل أبجيمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة محمد منصور (الرياض دار المريخ للنشر ب.ت) ص 142 .

هو الذي يصيب السلع الاستثمارية الأمر الذي يولد معة ارباحاً مؤقتة لدي بعض منتجي هذه السلع.

3/ سعر الصرف:

يعرف بانه عملية مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية وأن استقرار سعر الصرف للبلد المضيف يعتبر أمر مهم جداً بالنسبة للمستثمر الأجنبي لأن إستقرار سعر الصرف يعني استقرار العوائد المتحصلة من الاستثمارات في البلد المضيفة محولة للبلد الأم ، بمعنى اخر أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المستثمر تكون أقل ثم أقل وهكذا يعد هذا خطراً كبيراً يمكن أن يواجهه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلي تخفيض الاستثمارات ومن هنا تنشأ العلاقة السلبية ، أما استقرار سعر الصرف سوف يعكس بعلاقة موجبة.

ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الإقتصاد الوطني علي الإقتصاد العالمي وبالعكس لكونه ذلك السجل الذي تدرج كل العمليات الإقتصادية التي تربط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزوج فيها الدائنة والمديونية.

ويعرف ميزان المدفوعات بانه (بيان احصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم مايجري من معاملات إقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة)⁴³.
أو بيان يوضح قيمة المعاملات الإقتصادية في شكل حقوق وديون بين الاشخاص المقيمين في الدولة والاشخاص المقيمين في الدول الأخرى خلال مدة معينة تحدد المعتاد بسنة.

ويستفاد منه انه حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي انحاء العالم ، ويستخدم لوصف حالة العلاقات الإقتصادية للدولة من ثم اخبارها عن المركز الإقتصادي الذي تحتلته للوصول الي قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي ، ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا، كانت الدولة دائنة او مدينة، ويوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم أثار تخفيض العملة، وأن هيكل هذه المعاملات الإقتصادية يعكس قوة الإقتصاد الوطني وقابليته ، وبما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف.

⁴³ صندوق النقد الدولي / مرجع ميزان المدفوعات – واشنطن 1996

عرض النقود:

يعني كمية او حجم النقود التي نتداولها في الإقتصاد ، وقد اتفق الي تقسيم ذلك الي نوعين:

1/ عرض النقود بمعناه الضيق:

ويسمي هذا الحجم بنقد العمليات الجارية ، ويدعي بعرض النقود ويدخل في هذا التعريف العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الاشخاص في تعاملاتهم اليومية اي النقود المتداولة ويضاف اليها حجم النقود المحتفظة في البنوك علي شكل حسابات جارية.

2/ عرض النقود بالمعني الموسع:

ويدخل في هذا التعريف الودائع لأجل وحسابات التوفير في البنوك.

يعتقد الإقتصاديون ان اتباع كينز أن استخدام السياسة النقدية التوسيعية يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة هذا يعني ان سياسة تغيير العرض النقدي بالزيادة تؤدي الى زيادة الاستثمار ويوضح علاقة سعر الفائدة بعرض النقود ، وعلاقة الاستثمار بالفائدة . في هذا تقوم السلطة بالدخول الى السوق المفتوحة مشتريه السندات بزيادة عرض النقود عند انخفاض سعر الفائدة ، ويزداد عرض النقود لذلك يحاول الأفراد شراء السندات وغيرها من الأصول المالية طالما توفرت لديهم السيولة ، ويترتب على هذا انخفاض الفائدة ولكن الاستثمار سوف يرتفع ، وحسب كينز أن الاستثمار الجديد سوف يعمل على زيادة الدخل بقدر أكبر ، المرونة وهي من بين محددات الفعالة للسياسة النقدية إذا كانت التغيرات في سعر الفائدة ليس لها تأثير علي الاستثمار فان السياسة النقدية تكون عديمة الفائدة بمعنى اي زيادة في عرض النقود لا تؤثر علي مستوي الدخل.

وخلص فريد مان ان السياسة النقدية تعد لاطويلة ومتغيرة من ثم فان السياسة النقدية

المرنة ربما تكون غير محققة الي الاستقرار.⁴⁴

⁴⁴. منتدى ستار تايمز ، فعالية السياسة النقدية ودورها في التنمية الاقتصادية ، الجز الثالث ، المبحث الثاني www.starttimes.com موقع انترنيت .

الفصل الرابع: تقدير دالة الاستثمار في السودان
المبحث الأول: توصيف النموذج القياسي المقترح
المبحث الثاني: تقدير وتقييم دالة الاستثمار في السودان

المبحث الأول

4-1-1 توصيف النموذج القياسي المقترح:-

تلعب النماذج القياسية دوراً هاماً في التحليل الإقتصادي ، كذلك في دراسة البدائل الإقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية الإقتصادية ، سواء كان ذلك في المدى الطويل أو المدى القصير .

وقد انتشر استخدام تلك النماذج في ميدان البحوث والدراسات الإقتصادية والاجتماعية بشكل واسع في الآونة الأخيرة ويرجع ذلك لسببين.

اولهما : أن النماذج القياسية أصبحت اداة من أدوات التحليل الإقتصادي والأحصائي تساعد علي حقيقة التعرف للمتغيرات الإقتصادية ، ومدى إرتباطها ببعضها البعض وفي الوقوف علي تأثير كل منها علي الاخرى ، واستخلاص النتائج التي يتعذر المنطق العادي إدراكها بسهولة.

ثانيها : ظهور الحاسبات الالكترونية وحدث التطور الهائل فيما اتاح استخدام المنهج الرياضي في حل المشاكل الرياضية المعقدة بسهولة ، الي جانب الثقة في الحسابات وفي الحل . وفي استخدام النماذج القياسية فان اول خطوة يبدأ بها الباحث هي توصيف النموذج الذي سيتولي بواسطة دراسة الظاهرة ، وهناك عدة خصائص يجب أن تتوفر في اي نموذج إقتصادي منها:⁴⁵

- 1- مطابقة النظرية الإقتصادية بحيث يصف الظاهرة بشكل صحيح.
- 2- قدرته علي توصيف المشاهدات بحيث يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي مع للمتغيرات الإقتصادية التي تحدد العلاقة بين المتغيرات.
- 3- دقة تقدير المعلمات ، أن هذه التقديرات يجب ان تكون افضل تقريب للمعلمات الحقيقية. وتأتي هذه الدقة من اتصاف التقديرات بصفات مرغوبة يحددها الاقتصاد القياسي مثل خاصية عدم التحيز.
- 4- قدرة النموذج الإقتصادي علي التنبؤ ، بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المتعددة.

⁴⁵ طارق محمد الرشيد ، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي ، (السودان جي تاون للنشر 2005م) ص3

5- خاصية البساطة اذ ان النموذج الإقتصادي يجب ان يبرز العلاقة الإقتصادية باقصي حد ممكن من البساطة فكلما قل عدد المعادلات وكان شكله الرياضي ابسط اعتبر النموذج الإقتصادي افضل من غيره شريطة إلا يكون علي حساب الدقة في التقدير.⁴⁶

4-1-2 مرحلة توصيف النموذج القياسي:-

أن بناء نموذج عبارة عن التعبير عن النظرية الإقتصادية في شكل معادلة او مجموعة من المعادلات ، لذا تعد هذه المرحلة هي اولي واهم مراحل نماذج الإقتصاد القياسي حيث يتم تحديد متغيرات النموذج والتي تقسم الي متغيرات داخلية والتي تحدد قيمها من خلال النموذج ، ومتغيرات خارجية مستقلة وهي متغيرات تحدد قيمها خارج النموذج ، كم يتوفق علي نوع الصيغة الرياضية لمعادلة ما (خطية أو غير خطية) علي ما تقترحه النظرية الإقتصادية وما يوحي به شكل انتشار النقاط وما اثبتت الدراسات التطبيقية السابقة ، كما يتحدد في هذه المرحلة إشارة حجم المعلمة بالإستناد علي النظرية الإقتصادية .⁴⁷

أولاً: تحديد متغيرات النموذج:

يمكن تحديد متغيرات النموذج من عدة مصادر اهمها النظرية الإقتصادية ، والدراسات السابقة ، والظاهرة محل الدراسة ، وقد تم تحديد متغيرات الدراسة علي النحو التالي:

أ/ المتغير التابع:

الاستثمار:

هو استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات والطاقات الإنتاجية الجديدة واللازمة لعمليات السلع والخدمات ، والمحافظة علي الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها .⁴⁸

ب / المتغيرات المستقلة:

الناتج المحلي الإجمالي:

هو قيمة السلع والخدمات النهائية في الإقتصاد القومي خلال السنة بالاسعار الجارية أي بسعر السوق ، فالناتج المحلي الإجمالي يشير الي حجم السوق المحلي والبنية الإقتصادية في الدولة.⁴⁹

⁴⁶ عادل عبدالله ، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، 1996 ، ص 11.

⁴⁷ بسام يونس ابراهيم واخرون ، الاقتصاد القياسي ، (الخرطوم السودان ، دار عزة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2002 ، ص 22،

⁴⁸ عبد السلام ابو قحف ، نظريات التمايوجدي الاستثمارات الاجنبية ، ص 15.

⁴⁹ ادم مهدي محمد ، الوجيز في الاقتصاد الكلي الجزئي ، (السودان ، الخرطوم ، دار العالمية للطباعة والنشر) ص 58 .

التضخم:

يقصد بة الارتفاع المستمر في الاسعار مع انخفاض القوة الشرائية ، فهو يشير الي مدي الاستقرار الإقتصادي في الدولة.

سعر الصرف:

يعرف بانه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية . وهو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وهو سعر نسبي ترتبط بة العملات المختلفة . وقدتم اخذ سعر صرف الجنية مقابل الدولار .⁵⁰

ميزان المدفوعات :

ويعرف ميزان المدفوعات بانه (بيان احصائي يوفر باسلوب منهجي منظم مايجري من معاملات إقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة) .

عرض النقود:

يعني كمية او حجم النقود التي نتداولها في الإقتصاد.

ثانياً :تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

لاتعطي النظرية الإقتصادية معلومات كافية بشأن طبيعة الدوال ولذلك يمكن إستخدام اسلوب التجريب في الاشكال الرياضية المختلفة، ويقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج (فقد يكون نموذج خطي او غير خطي) والشكل الرياضي للنموذج يوضح أن الاستثمار الكلي دالة في الناتج المحلي الاجمالي، والتضخم، وسعر الصرف وميزان المدفوعات، وعرض النقود.

$$TI = F(GDP \quad INF \quad EX \quad BP \quad MS)$$

حيث أن :

$$ti \equiv \text{الاستثمار}$$

$$Gdp \equiv \text{الناتج المحلي الاجمالي}$$

¹ حيدر عباس وآخرون ،محددات سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1992-2005)م ، سلسلة الدراسات البحثية ، ديسمبر 2005 م ، ص 8 .

$Inf \equiv$ التضخم

$Ex \equiv$ سعر الصرف

$B_0 \equiv$ الثابت

$BP \equiv$ ميزان المدفوعات

$MS \equiv$ عرض النقود

المعادلة الخطية للنموذج:

وفقاً للدراسات السابقة تم اقتراح النموذج التالي لتمثيل دالة الاستثمار

$$TI = \beta_0 + \beta_1 GDP - \beta_2 INF + \beta_3 EX + \beta_4 BP - \beta_5 MS + U$$

$TI \equiv$ الاستثمار الكلي

$B_0 \equiv$ الثابت

$Gdp \equiv$ الناتج المحلي الاجمالي

$Inf \equiv$ التضخم

$Ex \equiv$ سعر الصرف

$BP \equiv$ ميزان المدفوعات

$MS \equiv$ عرض النقود

$\beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4 \beta_5 \equiv$ تمثل معالم المتغيرات المستقلة

$U \equiv$ عامل الخطاء العشوائي ، ويعني بة مجموعة العوامل التي تؤثر علي الاستثمار الكلي

ولم يتضمنها النموذج .

ثالثاً: تحديد الاشارات المسبقة للمعالم:

وفقاً للنظرية الإقتصادية والدراسات التطبيقية والدراسات السابقة ، نتوقع ان تكون الاشارة

كالآتي:

B_0 : تمثل معلمة الثابت وهي (موجبة أو سالبة) .

B_1 : معامل الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للاستثمار الكلي ، ونتوقع ان تكون (موجبة) أي

إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الي زيادة الاستثمار الكلي .

B_2 : معامل التضخم ، ونتوقع ان تكون (سالبة) ، ا ي أن اي زيادة في معدل التضخم تؤدي الي إنخفاض الاستثمار الكلي .

B_3 : معامل سعر الصرف ، ونتوقع ان تكون (موجبة) ، اي تغير في سعر العملة بالارتفاع أو الانخفاض يؤدي الي تغير طردي في الاستثمار الكلي.

B_4 : معامل ميزان المدفوعات، نتوقع أن تكون (موجبة) ، اي تغير في الميزان المدفوعات بالارتفاع أو الانخفاض يؤدي الي تغير في الاستثمار الكلي.

B_5 : معامل عرض النقود، نتوقع أن تكون (سالبة) ، اي تغير في عرض النقود بالارتفاع أو الانخفاض يؤدي الي تغير في الاستثمار الكلي.

المبحث الثاني

4-2-1 تقدير وتقييم دالة الاستثمار في السودان:-

أولاً: سكون واستقرار السلسلة:

السلسلة الزمنية مجموعة من المشاهدات التي تتولد عبر الزمن وتتميز السلسلة الزمنية بان بياناتها غير مستقرة وترتبط ببعضها البعض ، ويقود عدم الاستقلال هذا الي تنبؤات موثوق بها.

وعادة توجد عند بيانات السلاسل الزمنية عامل الاتجاه العام الذي يعكس وجود ظروف معينة تؤثر علي جميع المتغيرات اما في نفس الاتجاه او في اتجاه معاكس ، ولذلك يمكن تعريف سكون واستقرار السلاسل الزمنية بانها وجود اتجاه عام لبيانات احد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة . يعني إنها لاتحتوي جذور الوحدة، ويعني جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن.

وعلي الصعيد التطبيقي هنالك العديد من الاختبارات يمكن تطبيقها واختبار السكون في بيانات السلسلة من اهمها:

أ- الرسم البياني للسلسلة:

هي عبارة عن رسم منحنى بين مسار الظاهرات بين متغير عبر الزمن ، ويتم الرسم من خلال وضع الزمن علي المحور السيني ووضع المتغير علي المحور الصادي او الراسي ولان الرسم البياني لايعطي نتائج دقيقة وكافية للحكم علي إستقرار السلسلة الزمنية من عدم ولذلك يتم الاعتماد علي جذور الوحدة .

ب- اختبار جذور الوحدة:

وعند تطبيق اختبار جذور الوحدة من الضروري تحديد ما اذا المتغير موضع دراسة ساكنة في مستواة اما عند حساب الفوارق الأولي ، ومن اهم هذه الاختبارات

1- اختبار ديكي فولر البسيط - اختبار ديكي فولر المركب:

ويعتبر اختبار ديكي فولر من اكثر الاختبارات إستخداماً في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار اذا كان معامل لصيغة القياس المقترحة يساوي واحد فان هذا يؤدي الي وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعني عدم إستقرار بيانات السلسلة الزمنية ($p=1$) ،

ويلاحظ أن اختبار ديكي فولر البسيط قائم علي فرض ان حد الخطأ اي أنه لم يضع في اعتبارا مكانية ارتباط قيمته (وجود ارتباط ذاتي) وهذا نقطة الضعف الاساسية في الاختبار لذا تم تعديل ديكي فلر المركب (او المعدل) يقوم اختبار ديكي فولر المركب علي ادراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتي تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فولر البسيط ، علي تصحيح الصيغة القياسية المقترحة مضمنة إضافة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ.

2- اختبار فيليبس بيرون:

(Phillips and perron 1988) يقوم هذا الاختبار علي ادخال تصحيح الارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية ، وما يميز هذا الاختبار يؤخذ من اختبار ADF لرفض فرضية خطأ وجود جذر الوحدة ، حيث أنه يختلف عن DF and ADF في أنه لا يحتوي علي قيمة متباطئة للفروق ، ويؤخذ في الاعتبار الفروق الاولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح الغير معلمية (Nonparametric correlated) وسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خاطي للزمن اي أنه الاسنوب الي توزيع بارومتر لحد الخطأ.⁵¹

وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياس المستخدم باستخدام ديكي فولر المدمج وفيليبس بيرون عند مستوى معنوي 5%.

جدول رقم (4-1) نتائج اختبار جذور الوحدة:

المتغيرات	نوع الاختبار	القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%	احصائية الاختبار	مستوي الاستقرار
TI	ADF	-3.0199	-3.163885	مستقر في الفرق الاول
GDP	PP	-3.0038	6.930060	مستقر عند مستواه
INF	ADF	-3.0199	-3.919597	مستقر عند الفرق الاول
EX	ADF	-3.0294	-3.762628	مستقر عند مستواه
BP	ADF	-3.0199	-4.337841	مستقر عند الفرق الاول
MS	ADF	-3.0199	-5.111063	مستقر عند الفرق الاول

اعداد الباحث من من نتائج برنامج EVIEWS ملحق رقم (7-1)

يلاحظ أن قيمة Test Statistic لاختبار (ADF) و (pp) هي اكبر من

القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض فرض عدم ونقبل الفرض

¹ طارق محمد الرشيد ، وآخرون سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي ، باستخدام برنامج evIEWS ، استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك ، الخرطوم 2010 ، ص 11

البديل القائل باستقرار المتغيرات ، مما يعني استقرار المتغيرات عند الفرق الاول وفي مستواها.

ثانياً : اختبار التكامل المشترك:

يقصد بالتكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الاجل بين السلاسل الزمنية غير المسفرة في مستوياتها ، بمعنى وجود خواص المدي الطويل للسلاسل الزمنية ، يمكن مطابقتها فهو تصاحب Assosiation بين سلسلتين أو اكثر ، فقد وجد (Engle- granger 1987) انه ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار المقدر زائفاً ، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات اذا كانت متكاملة إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال إنها متساوية التكامل ، ومن ثم فان علاقة الانحدار المقدر بينها لا تكون زائفة علي الرغم من سكون السلسلة .

وسيتم اختبار جوهانسون (Johnson and Juilles 1990) لإمكانية وجود اكثر من متجة للتكامل المشترك حيث يشتمل النموذج علي اكثر من متغير مسقل .⁵²

جدول (2-4) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك:

فرضيات الاختبار	القيمة الحرجة عند مستوي 5%	القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان LR
None	82.49	188.4964
At most 1 **	59.46	111.3608
At most 2**	39.89	68.40504
AT most 3**	24.31	32.83020
AT most 4**	12.53	10.07126
AT most 5**	3.84	2.318235

اعداد الباحث من نتائج برنامج EVIEWS ملحق رقم (8).

من الجدول أعلاءة يتضح من نتائج التقدير رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود اي متجه للتكامل المشترك وذلك عند مستوى دلالة معنوية 5% ، حيث ان القيمة المحسوبة لنسبة الامكان الأعظم (LR) تزيد عن القيمة الحرجة بمستوي دلالة معنوية 5% . ونخلص الي التحليل بوجود اربعة متجهات للتكامل المشترك لمتغيرات السلسلة وتؤكد هذه النتيجة وجود

⁽¹⁾ المرجع السابق ، ص 27

علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ، مما يعني إنها لا تبعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً .

2-2-4 تقدير وتقييم دالة الاستثمار الكلي المبدئي:

لقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بتقدير دالة الاستثمار في السودان وجاءت نتائج التقدير علي النحو التالي:

1. نتائج تقدير الصيغة الخطية:

جدول رقم (3-4) تقدير الدالة الخطية:

Variable	coefficient	Std error	T-statistic	Prob
C	- .4730369	5427.966	-0.871481	0.3956
GDP	0.221147	0.046044	4.802936	0.0002
INF	43.52411	0.046044	1.013877	0.3249
EX	908.7232	2317.578	0.392100	0.6999
BP	5.570161	3.868898	1.439728	0.16819
MS	-0.001482	0.002322	-0.638096	0.5319

R-squared	Adjusted R-squared	S.E . of regression	Prob(F)statistic	D.W
0.887470	0.854373	5242.917	0.0000	1.701536

اعداد الباحث من نتائج برنامج EVIEWS ملحق رقم (9)

المعادلة المقدرة :

$$TI = -4730.36 + 0.22114 \cdot GDP + 43.524 \cdot INF + 908.7231 \cdot EX + 5.57016 \cdot BP - 0.0014817 \cdot MS$$

أولاً: تقييم النتائج وفقاً للمعيار الإقتصادي:

من خلال العمود الثاني (coefficient) ويحتوي علي قيم المعالم المقدرة ويتضح الآتي :

1. قيمة الثابت (C) تساوي (-.4730369) إشارة المقدرة الذاتية للاستثمار سالبة وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية .

2. قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تساوي (0.22114) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الكلي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

3. قيمة معامل التضخم (INF) تساوي (43.524) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين التضخم والاستثمار الكلي وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية
4. قيمة معامل سعر الصرف (EX) تساوي (908.7231) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والاستثمار الكلي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية .
5. قيمة معامل ميزان المدفوعات (BP) تساوي (5.57016) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين ميزان المدفوعات والاستثمار الكلي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية .
6. قيمة معامل عرض النقود (MS) تساوي (- 0.0014817) إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين عرض النقود والاستثمار الكلي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية .

ثانياً: التقدير وفقاً للمعيار الأحصائي:

يتضح أن جميع معاملات متغيرات النموذج القيم الاحتمالية لها لم يثبت معنويتها عند مستوى معنوي 5% ما عدا الناتج المحلي الإجمالي (0.000).

اختبار جودة التوفيق:

معامل التحديد المصحح (Adjusted R- squared) ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويتضح انه يساوي (0.85) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسئولة بنسبة 85% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستثمار الكلي) والباقي عبارة عن 15% عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج وهذه القيمة تدل علي جودة توفيق النموذج ويدل هذا علي أن النموذج يعاني من مشكلة التداخل الخطي .

اختبار F:

يستخدم هذا الاختبار معنوية الانحدار ككل ويسمي بانحدار التوثيق الكلي وقد ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F اذ نجد أن مستوي الدالة لقيمة F (0.000) وهي قيمة أقل من (0.05) وهذه دالة علي وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

ثالثاً: تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار القياسي:

الارتباط الذاتي:

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وتظهر قيمة الاختبار دير بن واتسون من الجدول (1.70) وتشير هذه القيمة الي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لأن القيمة المقدرة تقترب من القيمة المعيارية للاختبار وهي (2).

إختلاف التباين:

من خلال إختبار white لإكتشاف إختلاف التباين نجد ان القيمة الاحتمالية $obsx R-squared (0.245166)$ اكبر من (0.05) معني ذلك اننا نقبل فرض عدم ونرفض الفرض البديل (أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين). ملحق رقم (10).

الارتباط الخطي:

قد تم إكتشاف مشكلة الارتباط الخطي للمتغيرات من خلال مصفوفة الارتباط ووجد أن هناك ارتباط طردي قوي بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود، وارتباط عكسي قوي بين التضخم وسعر الصرف ، وارتباط عكسي بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، وارتباط طردي بين بين الناتج المحلي لأجمالي وسعر الصرف ، وارتباط طردي بين عرض النقود وسعر الصرف . ونلاحظ من نتائج التحليل يلاحظ ان هناك درجة قصوي من الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة . ملحق رقم(11).

لذلك سوف نقوم باستخدام النموذج التجريبي للوصول الي نموذج قياسي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق اهداف الإقتصاد القياسي ومعالجة مشكلة التداخل الخطي .
وقد توصل الباحث الي افضل نموذج وهو الدالة النصف لوغريمية هي الافضل لتحقيق اهداف الإقتصاد القياسي .

4-2-3 تقدير وتقييم دالة الاستثمار الكلي:-

لمعالجة مشكلة التداخل الخطي المتعدد في النموذج السابق عن طريق حذف بعض المتغيرات التي ليس لها أثر إيجابي أولا تتفق مع المعيار الإقتصادي والأحصائي وفقاً للتقييم ، واستخدام النموذج التجريبي ، وتعديل الشكل الرياضي للنموذج ، وبعد معالجة مشكلة التداخل الخطي يمكن الوصول الي النتائج الاتية دالة الاستثمار الكلي النصف لوغريمية.

نتائج تقدير الدالة النصف لوغريمية:

جدول رغم (4-4) تقدير الدالة النصف لوغريمية المصححة:

Variable	coefficient	Std error	T-statistic	Prob
----------	-------------	-----------	-------------	------

C	8.08345	0.375138	21.54796	0.0000
GDP	1.63E-05	6.19E-06	2.637595	0.0162
INF	-0.015647	0.004520	-3.461733	0.0026
Bp	-1.35E-07	3.40E-07	-0.395849	0.6966

R- squared	Adjusted R-squared	S.E . of regression	Prob(F)statistic	D.W
0.800744	0.76928	0.798673	0.00001	1.710204

اعداد الباحث من نتائج برنامج EVIEWS ملحق رقم (12) .

المعادلة المقدرة:

$$\text{LOG}(ti) = 8.083 + 1.68 \cdot \text{GDP} - 0.0156 \cdot \text{INF} - 1.35 \cdot \text{MS}$$

أولاً : تقييم النتائج وفقاً للمعيار الإقتصادي:

1. قيمة الثابت (C) تساوي (8.083) إشارة المقدرة الذاتية للاستثمار الكلي موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية.
2. قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تساوي (1.68) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الكلي وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية.
3. قيمة معامل التضخم (INF) تساوي (-0.015) إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين التضخم والاستثمار الكلي وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية.
4. قيمة معامل عرض النقود (MS) تساوي (-1.35) إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين عرض النقود والاستثمار الكلي وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية.

ثانياً : تقدير نتائج التقدير وفقاً للمعيار الإحصائي:

نجد أن القيم الاحتمالية لمعدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم أقل من (0.05) مما يعني أن المعالم المقدرة معنوية وذات دلالة إحصائية ، وتوجد علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة (معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم) والمتغير التابع الاستثمار الكلي.

اختبار جودة التوفيق:

(0.80) R-squared تعني أن المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي ، والتضخم ، وعرض النقود) تحدث تغيرات في المتغير التابع الاستثمار الكلي بنسبة 80% والباقي 20% عبارة عن اثر التغيرات العشوائية وهذه دلالة علي جودة توفيق النموذج .

اختبار F:

قد ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F إذ نجد أن مستوي الدلالة لقيمة (0.0001) F وهي اقل من (0.05) وهذه دلالة علي وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثاً : تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار القياسي:

الارتباط الذاتي:

من خلال قيمة دير بن واتسون التي تساوي 1.71 وهي تقترب من 2 وتعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي.

اختلاف التباين:

من خلال اختبار WHITE لاكتشاف التباين نجد ان القيمة الاحتمالية-obs R squared نجد انها (0.66490) اكبر من (0.05) معني ذلك اننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين).ملحق رقم (13).

الارتباط الخطي:

لا توجد مشكلة ارتباط الخطي أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي .

4-2-4 اختبار مقدرة النموذج علي التنبؤ:-

تعريف التنبؤ:

يمكن تعريف التنبؤ بانه تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغيرات التابعة في المستقبل بناء علي ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر.⁵³

قبل استخدام النموذج المقدر في التنبؤ ينبغي اختبار مقدرة التنبؤية ، ففي كثير من الاحيان يكون النموذج ذو معني إقتصادي واحصائي ومقبولاً من الناحية القياسية بالنسبة للفترة التي اخذت فيها العينة إلا أنه قد لا يكون ملائماً للتنبؤ بسبب التغيرات السريعة في المعالم

¹د. طارق الرشيد ، وأ . سامية حسن محمود – التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار – بدون طبعة بدون تاريخ ص 52

الهيكالية للعلاقات في الواقع، وعلى المستوى التطبيقي توجد عدة اختبارات تستخدم لتحقيق هذا الهدف نجد أهمها:

1. اختبار كاي² لمقارنة التوزيع المتوقع بالتوزيع المشاهد.
 2. اختبار T لاختبار معنوية الفرق بين قيم التنبؤ والقيم الفعلية.
 3. معامل عدم التساوي ل ثايل .
- وباستخدام اختبار ثايل لتقييم القوة التنبؤية للنموذج التالي :

ويتضح من نتائج التقدير أن قيمة ثايل : ملحق رقم (14)

$$\text{Theil Inequality Coefficient} = (0.15)$$

وهي قيمة تقترب من الصفر وعلية يكون مقدرة عالية للنموذج علي التنبؤ .

مناقشة الفرضيات:

1. هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الكلي في السودان .

قيمة معامل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تساوي (1.420) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الكلي وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية، وقيمة Prob (0.00) هي قيمة أقل من القيمة الإحتمالية (0.05) وعلية يصبح معامل الناتج المحلي الإجمالي معنوي ويعني ذلك إحصائياً هناك علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الكلي في السودان.

2. هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل التغير في التضخم والاستثمار الكلي في السودان.

قيمة معامل التضخم (INF) تساوي (-0.015) إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين التضخم والاستثمار الكلي وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية ، وقيمة Prob (0.00) هي قيمة أقل من القيمة الإحتمالية (0.003) وعلية يصبح معامل التضخم معنوي ويعني ذلك إحصائياً هناك علاقة سببية بين التضخم والاستثمار الكلي في السودان .

3. هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل التغير في سعر الصرف والاستثمار الكلي في السودان.

قيمة معامل سعر الصرف (EX) تساوي (908.7231) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والاستثمار الكلي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية ، وقيمة Prob (0.69) هي قيمة اكبر من القيمة الإحصائية (0.05) وعلية يصبح معامل سعر الصرف غير معنوي ويدل ذلك إحصائياً لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف والاستثمار الكلي في السودان.

4. هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل التغير في ميزان المدفوعات والاستثمار الكلي في السودان.

قيمة معامل ميزان المدفوعات (BP) تساوي (0.009) إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طردية بين ميزان المدفوعات والاستثمار الكلي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية ، وقيمة Prob (0.09) هي قيمة اكبر من القيمة الإحصائية (0.05) وعلية يصبح معامل ميزان المدفوعات غير معنوي ويدل ذلك إحصائياً لا توجد علاقة سببية بين ميزان المدفوعات والاستثمار الكلي في السودان.

5. هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل التغير في عرض النقود والاستثمار الكلي في السودان. قيمة معامل عرض النقود (MS) تساوي (- 0.0014817) إشارة سالبة وتعني وجود علاقة عكسية بين عرض النقود والاستثمار الكلي وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية. وقيمة Prob (0.53) هي قيمة اكبر من القيمة الإحصائية (0.05) وعلية يصبح معامل عرض النقود غير معنوي ويعني ذلك إحصائياً لا توجد علاقة سببية بين عرض النقود والاستثمار الكلي في السودان.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

والنتائج والتوصيات:

النتائج:

توصل الباحث الي النتائج الاتية:

1. توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الكلي في السودان، أي كلما زاد معدل التغير في الناتج المحلي بوحدة واحدة تؤدي الي زيادة في الاستثمار الكلي.
2. توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل التغير في التضخم والاستثمار الكلي في السودان ، أي كلما زاد معدل التغير في التضخم يؤدي الي تقليل في الاستثمار الكلي .
3. توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل التغير في سعر الصرف والاستثمار الكلي في السودان، أي كلما زاد معدل التغير في سعر الصرف بوحدة واحدة تؤدي الي زيادة في الاستثمار الكلي.
4. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل التغير ميزان المدفوعات والاستثمار الكلي في السودان ، أي كلما زاد معدل التغير في ميزان المدفوعات بوحدة واحدة تؤدي الي زيادة في الاستثمار الكلي.
5. توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل التغير في عرض النقود والاستثمار الكلي في السودان، أي كلما زاد معدل التغير في عرض النقود يؤدي الي تقليل في الاستثمار الكلي في السودان.
6. أن قيم مقدرات نموذج الاستثمار الكلي لا تعاني من مشكلة إختلاف تباين.
7. ولا توجد مشكلة ارتباط خطي ، والارتباط الذاتي للبواقي.
8. وان جميع متغيرات النموذج ذات سلسلة مستقرة في مستويات مختلفة عن طريق إختبار جذور الوحدة لديكي فوللر، فيليبس بيرون.
9. ولا وجود مشكلة عدم ثبات التباين من خلال اختبار WHITE لإكتشاف التباين.

التوصيات:

توصيات خاصة:

1. العمل علي تشجيع المستثمرين المحليين وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة وتزليل المعوقات التي تعترض العملية الاستثمارية.
2. ضرورة العمل علي الاهتمام بالعوامل التي تؤدي الي تخفيض التضخم والحد من تقلباته، والعمل علي زيادة الإنتاج والأنتاجية.
3. ضرورة العمل علي الحد من تقلبات سعر الصرف التي تؤدي الي هروب المستثمرين الاجانب.
4. اذا كانت الدولة علي درجة من التقدم فان الاستثمار الحكومي يكون منافساً للاستثمار الخاص وبالتالي يحد من الاستثمار الخاص لذا علي الدولة أن تشجع الاستثمار الحكومي.
5. نوصي بمزيد من الدراسات والبحث في المشاكل القياسية المتمثلة في الإنحدار الخطي المتعدد والارتباط الخطي وغيرها من المشاكل القياسية بالتطبيق علي دالة الاستثمار الكلي في السودان.

توصيات عامة:

- التركيز علي مصادر جمع بيانات حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في السودان لمعرفة حجمها ونوعيتها وتقييمها وتحليلها في استخدام راس المال وذلك لوجود حجم الاستثمار من واقع دراسات الجدوي.
- زيادة العوامل التي تؤثر ايجاباً علي الاستثمار مثل الطرق واساليب إنتاج جديدة وتقديم حوافز للمستثمرين وتخفيض الحوافز التي تؤثر سلباً علي الاستثمار مثل الضرائب وتقلبات سعر الصرف والتضخم.
- والعمل علي توزيع وتوسيع محفظة الاستثمارات الكلية في السودان ، وتشجيع القطاع الخاص للمساهمين وتطوير وإقامة المشاريع، تطوير سوق الاوراق المالية وتنميتها لتفعيل دور الاستثمار وتحسين كفاءة اداة الاستثمارات في السودان.
- والتشغيل شبة الكامل للمشاريع الاستثمارية المختلفة حتي تصل الي مرحلة التشغيل الكامل .

المصادر والملاحق

المصادر والملاحق:

المصادر:

أولاً : القرآن الكريم:

قائمة المراجع:

- 1/ احمد رمضان نعمة الله د . محمد سعيد عائد ، ايمان ناصف ، النظرية الاقتصادية الكلية (الاسكندرية دار الجامعية طبع ونشر وتوزيع : 2001) ، ص 54
- 2/ احمد الناقة وآخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية ، مدخل حديث (مصر ، قسم الاقتصاد : 1994)، ص 107.
- 3/ ادم مهدي محمد ، الوجيز في الاقتصاد الكلي الجزئي ، (السودان ، الخرطوم ، الدار العالمية للطباعة والنشر) ص 58.
- 4/ بسام ابو خضر، مدخل الي علم الاقتصاد (بيروت ، دار الكندي للنشر والتوزيع)، ص 164.
- 5/ بسام يونس ابراهيم وآخرون ، الاقتصاد القياسي ، (الخرطوم السودان ، دار عزة للنشر والتوزيع ، ط 1) ، 2002 ، ص 22.
- 6/ جيمس جوارنتي ، ريجاد استروب ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد العظيم حمد (الرياض ، دار المريخ للنشر : 1998) ، ص 189.
- 7/ حسين عمر ، الاستثمار والعولمة ، سلسلة مبادي المعرفة الاقتصادية ، (القاهرة ، دار الكتاب الحديث : ط 2006) ، ص 37.
- 8/ حمد ظافر جميل وآخرون ، مبادي اقتصاد (القدس مكتبة جامعة القدس المفتوحة) ص 121.
- 9/ حيدر عباس وآخرون ، محددات سعر الصرف في السودان خلال الفترة (2005- 1992) م ، سلسلة الدراسات البحثية ، ديسمبر 2005 م ، ص 8 .
- 10/ خالد اليسع ، الاقتصاد العام ، (حلب ، منشورات جامعة حلب : ط 1) ، ص 73.
- 11/ خالد واصف وآخرون ، مبادي الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، (الاردن ، عمان دار وائل للنشر : ط 3 ، 2000) ، ص 156.
- 12/ سامي خليل ، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث (الكويت ط 1 ، 1994) ، ص 1174 - 1184.
- 13/ طارق محمد الرشيد ، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي ، (السودان جي تاون للنشر 2005 م) ص 3.
- 14/ طاهر محسن صالح مهدي ، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات العمل (عمان ، دار وائل

- للنشر والتوزيع (2005 : ص، 21.
- 15/ عادل عبد العظيم ، تقدير تقدير دالة الاستثمار الخاص في مصر (الكويت ، المعهد العربي الكويت : 2002) ، ص 66 .
- 16/ عادل عبدالله ، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، 1996 ، ص 11.
- 17/ عبدالوهاب الامين ، مبادي الاقتصاد الكلي ، (عمان ، دار حامد للنشر والتوزيع : ط 1 ، 2002)، ص 30
- 18/ عبد السلام ابوقحف ، نظريات التمويل وجدوي الاستثمارات الاجنبية ، ص 15.
- 19/ علي عباس ، الادارة المالية (عمان مؤسسة زاهي للنشر : 1994) ، ص 3.
- 20/ مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكي النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور (الرياض، دار المريخ للنشر : 1999) ، ص 142، ص 207 .
- 21/ محمد سلطان ابو علي ، اصول علم الاقتصاد (القاهرة ، مكتبة نهضة التسويق) ، ص 347.
- 22/ محمد سويلم ، ادارة المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية ، مدخل مقارنة (القاهرة ، دار الطباعة الحديثة : 1987)، ص 20.
- 23/ محمد مطر ، ادارة الاستثمارات ، الاطار النظري والتطبيقات العلمية (عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع : ط 2 ، 1999) ، ص 112.
- 24/ مجيد علي حسين واخرون ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي (بيروت ، دار وائل للنشر والتوزيع : ط 1 2004) ، ص 51.
- 25/ مهدي محمد ، الوجيز في الاقتصاد الجزئي والكلي (السودان ، دار عزة للنشر والتوزيع بدون تاريخ) ، ص 75.

التقارير:

- 1/ جمهورية السودان وزارة الصناعة والتعدين قانون تنظيم الاستثمار الصناعي لسنة 1967م ، الخرطوم ص 8 .
- 2/ جمهورية السودان الديمغراطية ، قانون تشجيع وتنظيم الصناعة لسنة 1974 م ، ص 6 .

3/ جمهورية السودان الديمقراطية ، قانون تشجيع وتنظيم الاستثمار الزراعي لسنة 1967 م
الخرطوم ص 6.

4/ جمهورية السودان ، قانون تشجيع تنظيم الاستثمار لسنة 1990 م، الخرطوم ص 15 .

5/ جمهورية السودان ، قانون تشجيع تنظيم الاستثمار لسنة 1996 م، الخرطوم ص 15 .

6/ جمهورية السودان ، قانون تشجيع تنظيم الاستثمار لسنة 1990 م المعدل لسنة 1998 م
الخرطوم ص 21 .

7/ جمهورية السودان ، وزارة الصناعة والاستثمار التطور في التشريعات منذ الاستغلال
2000 م، ص 4 .

8/ جمهورية السودان وزارة التعاون الدولي والاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار لسنة
1999 م المعدل لسنة 2003 م ، الخرطوم ص 12 .

9/ جمهورية السودان وزارة الاستثمار ، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999 م المعدل لسنة
2007 م ، الخرطوم ص 12.

10/ جمهورية السودان والمجلس الاعلي للاستثمار ، قانون الاستثمار والمناطق الحرة
الخرطوم 2012 ص 1، 4 .

11/ وزارة الصناعة والتعدين قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي لسنة 1972 م
الخرطوم.

12/ وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي ، قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980 م، الخرطوم
ص 7.

اوراق علمية:

1/ الإدارة العامة للبحوث والمعلومات ، ورقة عمل : الاستثمار في السودان الماضي
والحاضر وأفاق المستقبل (الخرطوم ، وزارة الاستثمار 2003)

2/ واقع الاستثمار في السودان ، المحددات والحلول، موقع انترنت،

Alnours economics .blogspot .nl /2010/04/- post.html / m=1

الرسائل الجامعية:

1/ ابراهيم الحاج ادريس ، بحث لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد (غير منشور) ، جامعة
السودان للعلوم والتكنولوجيا . 2008 .

2/ نزيح العجمي رحمة الله ، بحث لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد (غير منشور) ،
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007 م .

- 3/ دراسة عمر كباشي ابراهيم ، تقدير دالة الاستثمار في السودان ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان ، 2006)
- 4/ علاء الدين محمد عثمان ، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاستثمار في السودان ، دراسة حالة شركة النيل الكبرى لعمليات البترول المحدودة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ام درمان الاسلامية 2005.
- 5/ دراسة عمر كباشي ابراهيم ، تقدير دالة الاستثمار في السودان ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان ، 2006) م .
- 6/ دراسة علي اسحق ادم محمد تقدير دالة الاستثمار في السودان (رسالة ماجستير غير منشورة) 2006 م
- 7/ دراسة الجنيد يونس الجنيد تقدير دالة الانفاق الاستثماري في السودان ، (رسالة ماجستير غير منشورة) 2011 م
- 8 / دراسة ممدوح الخطيب الكسواني (1997) ، دراسة قياسية لسلوك الاستثمار في الجمهورية العربية السورية ، في الفترة (1997)م رسالة منشورة .
- 9/ دراسة د. البشير عبدالكريم ، بحث دكتوراة ، جامعة شلب الجزائر، منشور مجلة دمشق، 2007) م .

الملاحق

ملحق رقم (1) بيانات الدراسة:

MS	BP	EX	INF	GDP	TI	Obs
3164.46	17.9	0.045	67.4	110.1	258.8	1990

5269.55	-93.4	0.81	122.5	192.7	258.9	1991
14159.45	-29.3	0.1328	119.2	421.8	187.9	1992
26858.34	41.8	0.216	101.2	948.4	730.5	1993
40535.29	-30.5	0.4	115.9	1881.3	1879.6	1994
70586.6	23.6	0.838	69	4049.7	894	1995
116598.6	1.2	1.46	130.4	10478.1	1409.1	1996
159713.7	-24.0	1.712	47.2	16137.4	2842.9	1997
206951.3	-24.0	2.37	17	21935.9	5751.4	1998
257918	110.0	2.58	16.2	27058.8	4424.5	1999
346670.6	-108.0	2.5735	8	33662.7	3267.7	2000
342213	127.6	2.6143	4.9	40658.6	6787.5	2001
563266	-300.03	2.6168	8.5	47756.1	10426.4	2002
734068	-422.65	2.6082	7.4	55733.8	9880.1	2003
960446	-730.18	2.5826	8.7	68721.4	1369.6	2004
403138.1	526.65	2.4358	8.3	85707.1	16756.3	2005
198242	-208.6	2.1715	7.3	98718.8	20793.5	2006
3329972	282.06	2.0159	8.1	114017.5	22165.3	2007
2120153.5	21.12	2.0913	14.3	127746.9	21917.8	2008
2327264.6	-502	2.3259	11.2	139386.5	7702	2009
2609131.3	-54.24	2.498	13	160646.5	25158	2010
3111944	-835.4139	2.6769	18.1	186689.9	40831.2	2011
3199017.5	-24.11	3.5737	35.1	243412.8	51493.3	2012

المصدر: بنك السودان المركزي ، والجهاز المركزي للإحصاء .

ملحق رقم (2) نتائج اختبار سكوز

إستقرار الاستثمار:

-3.8067	1%	Critical Value*	-3.163885	ADF Test Statistic
-3.0199	5%	Critical Value		
-2.6502	10%	Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(I,2)

Method: Least Squares

Date: 06/14/14 Time: 08:44

Sample(adjusted): 1993 2012

Included observations: 20 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0057	-3.163885	0.380386	-1.203497	D(I(-1))
0.4152	0.835234	0.272254	0.227396	D(I(-1),2)
0.1531	1.495682	1871.979	2799.886	C
536.6550	Mean dependent var		0.486243	R-squared
10416.91	S.D. dependent var		0.425801	Adjusted R-squared
20.92295	Akaike info criterion		7893.513	S.E. of regression
21.07231	Schwarz criterion		1.06E+09	Sum squared resid
8.044772	F-statistic		-206.2295	Log likelihood
0.003479	Prob(F-statistic)		1.994343	Durbin-Watson stat

المصدر: اعداد الباحث من الدراسة التطبيقية بإستخدام برنامج E.Views 2014 م.

ملحق رقم (3) استقرار الناتج المحط:

-3.7667	1%	Critical Value*	6.930061	PP Test Statistic
-3.0038	5%	Critical Value		
-2.6417	10%	Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

(Newey-West suggests: 2)	Lag truncation for Bartlett kernel:
	1
37334927	Residual variance with no correction
44234626	Residual variance with correction

Phillips-Perron Test Equation

Dependent Variable: D(GDP)

Method: Least Squares

Date: 06/14/14 Time: 08:46

Sample(adjusted): 1991 2012

Included observations: 22 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.589965	0.024083	0.182789	GDP(-1)
0.7073	0.380940	1928.006	734.4554	C
11059.21	Mean dependent var		0.742293	R-squared
12319.59	S.D. dependent var		0.729408	Adjusted R-squared
20.45514	Akaike info criterion		6408.465	S.E. of regression
20.55432	Schwarz criterion		8.21E+08	Sum squared resid
57.60757	F-statistic		-223.0065	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)		1.047865	Durbin-Watson stat

المصدر: اعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.ViewS 2014 م.

ملحق رقم (4) استقرار التضخم:

-3.8067	1%	Critical Value*	-3.919597	ADF Test Statistic
-3.0199	5%	Critical Value		
-2.6502	10%	Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF,2)

Method: Least Squares

Date: 06/14/14 Time: 08:48

Sample(adjusted): 1993 2012

Included observations: 20 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0011	-3.919597	0.388669	-1.523425	D(INF(-1))
0.8914	0.138578	0.216682	0.030027	D(INF(-1),2)
0.2662	-1.149649	5.968965	-6.862213	C
1.015000	Mean dependent var		0.731393	R-squared
46.91701	S.D. dependent var		0.699792	Adjusted R-squared
9.468838	Akaike info criterion		25.70639	S.E. of regression
9.618198	Schwarz criterion		11233.92	Sum squared resid
23.14477	F-statistic		-91.68838	Log likelihood
0.000014	Prob(F-statistic)		1.857013	Durbin-Watson stat

المصدر: اعداد الباحث من الدراسة التطبيقية بإستخدام برنامج E.Views 2014م.

ملحق رقم (5) استقرار سعر الصرف:

-3.8304	1% Critical Value*	-3.762628	ADF Test Statistic
-3.0294	5% Critical Value		
-2.6552	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EX)

Method: Least Squares

Date: 06/14/14 Time: 08:50

Sample(adjusted): 1993 2011

Included observations: 19 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0019	-3.762628	0.042634	-0.160417	EX(-1)
0.0021	3.703097	0.122154	0.452346	D(EX(-1))
0.2134	1.299445	0.108381	0.140835	D(EX(-2))
0.0007	4.271466	0.089618	0.382802	C
0.133900	Mean dependent var		0.652830	R-squared
0.242650	S.D. dependent var		0.583396	Adjusted R-squared
-0.685348	Akaike info criterion		0.156618	S.E. of regression
-0.486519	Schwarz criterion		0.367939	Sum squared resid
9.402178	F-statistic		10.51081	Log likelihood
0.000967	Prob(F-statistic)		2.420041	Durbin-Watson stat

المصدر: اعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.ViewS 2014م.

ملحق رقم (6) استقرار ميزان المدفوعات

-3.8067	1% Critical Value	-4.337841	ADF Test Statistic
-3.0199	5% Critical Value		
-2.6502	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BP,2)

Method: Least Squares

Date: 10/18/14 Time: 19:08

Sample(adjusted): 1993 2012

Included observations: 20 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	-4.337841	0.461646	-2.002545	D(BP(-1))
0.5733	0.574235	0.264097	0.151654	D(BP(-1),2)
0.7049	-0.385216	82.69697	-31.85616	C
37.36019	Mean dependent var		0.841531	R-squared
872.7106	S.D. dependent var		0.822888	Adjusted R-squared
14.78759	Akaike info criterion		367.2777	S.E. of regression
14.93695	Schwarz criterion		2293180.	Sum squared resid
45.13829	F-statistic		-144.8759	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic)		1.963549	Durbin-Watson stat

المصدر: اعداد الباحث من الدراسة التطبيقية بإستخدام برنامج E.Views 2014 م.

ملحق رقم (7) إستقرار عرض الـ

-3.8067	1% Critical Value	-5.111063	ADF Test Statistic
-3.0199	5% Critical Value		
-2.6502	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(MS,2)

Method: Least Squares

Date: 10/18/14 Time: 19:21

Sample(adjusted): 1993 2012

Included observations: 20 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-5.111063	0.379325	-1.938754	D(MS(-1))
0.1202	1.636236	0.226073	0.369910	D(MS(-1),2)
0.0918	1.786999	165530.2	295802.2	C
3909.180	Mean dependent var		0.748180	R-squared
1318338.	S.D. dependent var		0.718554	Adjusted R-squared
29.89131	Akaike info criterion		699397.3	S.E. of regression
30.04067	Schwarz criterion		8.32E+12	Sum squared resid
25.25429	F-statistic		-295.9131	Log likelihood
0.000008	Prob(F-statistic)		2.140434	Durbin-Watson stat

المصدر: اعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views 2014م.

ملحق رقم (8) نتائج التكامل المشترك

Date: 10/19/14 Time: 09:17

Sample: 1990 2012

Included observations: 21

Test
assumption:
No
deterministic

trend in the
data

Series: I GDP INF EX BP MS

Lags interval: 1 to 1

	Hypothesized No. of CE(s)	1 Percent Critical Value	5 Percent Critical Value	Likelihood Ratio	Eigenvalue
None **		90.45	82.49	188.4964	0.974603
At most 1 **		66.52	59.46	111.3608	0.870686
At most 2 **		45.58	39.89	68.40504	0.816224
At most 3 **		29.75	24.31	32.83020	0.661679
At most 4		16.31	12.53	10.07126	0.308707
At most 5		6.51	3.84	2.318235	0.104517

*(**) denotes
rejection of the
hypothesis at
5%(1%)
significance
level
L.R. test
indicates 4
cointegrating
equation(s) at
5%
significance
level

Unnormalized Cointegrating Coefficients:

MS	BP	EX	INF	GDP	I
2.65E-07	-0.000622	0.029802	-0.000498	-1.72E-05	8.79E-05
6.68E-07	9.11E-05	0.149065	-0.000438	-2.50E-06	-4.85E-05
-3.70E-07	-0.000526	0.131796	-0.000526	1.58E-05	3.53E-05
-2.45E-07	-0.001508	-0.083827	-0.000565	2.53E-06	2.67E-05
-1.14E-07	-1.57E-05	-0.209058	0.002360	6.24E-06	1.35E-05
-2.07E-08	-0.000599	0.130654	0.003445	3.26E-06	6.24E-06

المصدر: اعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views 2014م.

ملحق رقم (9) نتائج اختبار الدالة الإحصائية.

Dependent Variable: I
Method: Least Squares
Date: 10/18/14 Time: 19:37
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
-------	-------------	------------	-------------	----------

0.3956	-0.871481	5427.966	-4730.369	C
0.0002	4.802936	0.046044	0.221147	GDP
0.3249	1.013877	42.92840	43.52411	INF
0.6999	0.392100	2317.578	908.7232	EX
0.1681	1.439728	3.868898	5.570161	BP
0.5319	-0.638096	0.002322	-0.001482	MS
11182.01	Mean dependent var	0.887470	R-squared	
13738.92	S.D. dependent var	0.854373	Adjusted R-squared	
20.18660	Akaike info criterion	5242.917	S.E. of regression	
20.48282	Schwarz criterion	4.67E+08	Sum squared resid	
26.81425	F-statistic	-226.1459	Log likelihood	
0.000000	Prob(F-statistic)	1.701536	Durbin-Watson stat	

المصدر: اعداد الباحث من الدراسة التطبيقية بإستخدام برنامج E.Views 2014م.

ملحق رقم (10) نتائج اختلاف التباين:

White Heteroskedasticity Test:

0.263517	Probability	1.461244	F-statistic
0.245166	Probability	12.62891	Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 10/20/14 Time: 09:23

Sample: 1990 2012

Included observations: 23

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5061	0.685455	2.08E+08	1.42E+08	C
0.5134	-0.673448	2805.448	-1889.323	GDP
0.4653	0.754101	0.014211	0.010716	GDP^2
0.4971	-0.700249	4766271.	-3337578.	INF
0.5129	0.674298	25903.55	17466.70	INF^2
0.4904	0.711402	66017477	46964944	EX
0.3573	-0.957394	32994856	-31589071	EX^2
0.4803	-0.728493	52740.81	-38421.31	BP
0.3669	0.937765	91.64222	85.93884	BP^2
0.3419	0.989573	81.81779	80.96467	MS
0.3517	-0.969003	2.43E-05	-2.36E-05	MS^2
20317348	Mean dependent var		0.549083	R-squared
48602943	S.D. dependent var		0.173319	Adjusted R-squared
38.35186	Akaike info criterion		44190766	S.E. of regression
38.89493	Schwarz criterion		2.34E+16	Sum squared resid
1.461244	F-statistic		-430.0464	Log likelihood
0.263517	Prob(F-statistic)		2.861683	Durbin-Watson stat

المصدر: اعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views 2014م.

ملحق رقم (11) نتائج مصفوفة الارتباط:

Correlatrix

	GDP	INF	EX	BP	MS
GDP	1.000000	-0.538698	0.681638	-0.265731	0.904363
INF	-0.538698	1.000000	-0.811966	0.177960	-0.447331
EX	0.681638	-0.811966	1.000000	-0.237911	0.533024
BP	-0.265731	0.177960	-0.237911	1.000000	-0.247036
MS	0.904363	-0.447331	0.533024	-0.247036	1.000000

ملحق رقم (12) نتائج اختبار الدالة النصف لوغريتمية:

Dependent Variable: LOG(I)

Method: Least Squares

Date: 10/21/14 Time: 08:51

Sample(adjusted): 1991 2012

Included observations: 22 after adjusting endpoints

Convergence achieved after 7 iterations

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	23.41983	0.352215	8.248819	C

0.0001	5.110543	2.78E-06	1.42E-05	GDP
0.0033	-3.418361	0.004480	-0.015315	INF
0.0948	1.769331	0.000509	0.000901	BP
0.7434	0.332777	0.239181	0.079594	AR(1)
8.490098	Mean dependent var	0.843991	R-squared	
1.582499	S.D. dependent var	0.807283	Adjusted R-squared	
2.306072	Akaike info criterion	0.694710	S.E. of regression	
2.554036	Schwarz criterion	8.204572	Sum squared resid	
22.99202	F-statistic	-20.36679	Log likelihood	
0.000001	Prob(F-statistic)	2.174518	Durbin-Watson stat	
.08			Inverted AR Roots	

المصدر: اعداد الباحث من الدراسة التطبيقية بإستخدام برنامج E.Views 2014 م.

ملحق رقم (13) نتائج اختبار التباين

White Heteroskedasticity Test:

0.743876	Probability	0.576257	F-statistic
0.664900	Probability	4.087027	Obs*R-squared

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 10/24/14 Time: 10:52

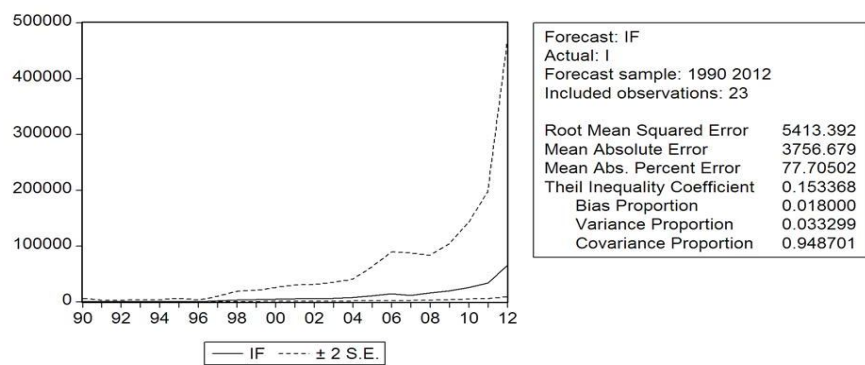
Sample: 1990 2012

Included observations: 23

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9777	-0.028433	0.985957	-0.028033	C
0.8756	-0.159113	1.94E-05	-3.08E-06	GDP
0.9259	-0.094473	7.18E-11	-6.78E-12	GDP^2
0.6822	0.417000	0.029243	0.012195	INF
0.8368	-0.209355	0.000195	-4.08E-05	INF^2
0.2625	1.161533	1.15E-06	1.34E-06	MS
0.2699	-1.142798	3.11E-13	-3.56E-13	MS^2
0.526943	Mean dependent var		0.177697	R-squared
0.768282	S.D. dependent var		-0.130667	Adjusted R-squared
2.679279	Akaike info criterion		0.816936	S.E. of regression
3.024864	Schwarz criterion		10.67816	Sum squared resid
0.576257	F-statistic		-23.81170	Log likelihood
0.743876	Prob(F-statistic)		2.342173	Durbin-Watson stat

المصدر: اعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views 2014م.

ملحق رقم (14) نتائج اختبار التنبؤ



المصدر: اعداد الباحث من الدراسة التطبيقية باستخدام برنامج E.Views 2014م.